

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur

Et De La Recherche scientifique

Centre universitaire d' Aflou

institut des lettres et des langues



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي – افلو -

معهد الآداب واللغات

محاضرات في الصرف العربي والدرس الصوتي الحديث

إعداد: د حمزة بوجمل

لطلبة السنة الأولى ماستر – لسانيات عربية

السنة الجامعية: 2020 / 2021م



فهرس المحاضرات

1. المحاضرة الأولى: المعطيات الصوتية في الصرف العربي الحديث - مدخل عام
2. المحاضرة الثانية: معالم الصرف العربي الحديث (1) - (الموضوع والأهداف)
3. المحاضرة الثالثة: معالم الصرف العربي الحديث (2) - (المناهج)
4. المحاضرة الرابعة: الفونولوجيا والصرف العربي
5. المحاضرة الخامسة: التحليل المقطعي للأبنية الصرفية
6. المحاضرة السادسة: التمثيل الصرفي للأبنية العربية
7. المحاضرة السابعة: أنماط التغيرات الصوتية (1). الإبدال والإعلال.
8. المحاضرة الثامنة: أنماط التغيرات الصوتية (2) الإدغام والإمالة
9. المحاضرة التاسعة: أنماط التغيرات الصوتية (3) - الحذف والتقصير والزيادة.
10. المحاضرة العاشرة: قوانين التغيرات الصوتية (1) المماثلة الصوتية:
11. المحاضرة الحادية عشرة: قوانين التغيرات الصوتية (2) - المخالفات الصوتية.

- قائمة المصادر والمراجع

المحاضرة الأولى

المعطيات الصوتية في الصرف العربي الحديث

مدخل عام

إنّ هذه المحاضرات تعمل على إبراز مظاهر استثمار معطيات الدرس الصوتي الحديث في الصرف العربي، ورصد القضايا والمسائل الصرفية المستجدة عند المحدثين في ضوء مناهج النظر الصوتي الحديث. ونحاول في ضوء هذه المقاصد أن نجيب عن هذه التساؤلات:

ما مدى استثمار معطيات علم الأصوات موضوعيا ومنهجيا؟ أي على مستوى المعارف والموضوعات المستجدة كالنبر والتنغيم والمقاطع، وخصائص التشكيل الصوتي، وعلى مستوى مناهج التفكير الصوتي وكيفية الوصول إلى الحقائق أو البرهنة عليها. وما مدى استفادة الصرف العربي من النتائج التي حققها علم الأصوات؟

ويمكن أن تحمل هذه النتائج الصوتية في ثلاثة أقسام، أولها: النتائج الصوتية المتعلقة بمميزات الصوت اللغوي مفرداً (نطقيا وفيزيائيا وإدراكيا)، وهو ما يندرج في فروع علم الأصوات⁽¹⁾ وسلوكه داخل التشكيل، والخصائص المقطعية للغة، وكذا الخصائص الأدائية لها كالنبر والتنغيم والمفاصل، إضافة إلى ما توصّل إليه البحث الصوتي من استعمال المنهج الوصفي لمعرفة قوانين التغيرات الصوتية وتعليلها تعليلا علميا موضوعيا بعيدا عن التخمين والتأويل والأحكام المسبقة، وهذا ما يلخصه أحد الباحثين في قوله: "ولسنا هنا نرمي إلى مجرد المخالفة أو

⁽¹⁾ ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص: 42 وما بعدها (فروع علم الأصوات).

ادّعاء التجديد، دون مسوغ وإنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض أو توهم يشوب هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل⁽¹⁾.

وثانيها: النتائج الصوتية المرتبطة بتطبيق المنهجين التاريخي والمقارن، والتي ساعدت على تفسير بعض مظاهر الركام اللغوي، ومعرفة قوانين التطور اللغوي، ومقارنة التغيرات الصوتية للغات التي تنتمي إلى أصل واحد.

وآخرها: المعطيات الموضوعية المرتبطة بحدود الظاهرة المدروسة، وعلاقتها ببقية الظواهر، كالتمييز بين المنطوق والمكتوب، وبين اللغة والكلام، وتحديد المستويات اللسانية، ولهذا أثر في تشكّل حدود موضوعية لعلم الصرف تختلف عما كانت عليه قديماً، ولاستيضاح هذه المعطيات يكفي الاطلاع على فصول كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور: تمام حسان، نحو: اللغة والكلام، الأصوات، النظام الصوتي، النظام الصرفي، الظواهر السياقية⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات الحديث في الصرف العربي، تنقسم إلى اتجاهين:

أحدهما تيسيري تعليمي، يكتفي أصحابه بإعادة عرض القواعد وتيسيرها بأسلوب سهل يتناسب مع متطلبات التعليم الحديث. أو حذف بعض المسائل الصرفية كما فعل شوقي ضيف، بحذفه باب الإعرال؛ لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق⁽³⁾ واستبعد باب الموازين لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيداً هي في غنى عنه على حدّ قوله⁽³⁾.

(1) مجلي محمد أحمد كريري، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية، العدد: 53، يوليو 2014م، المجلد الثاني، ص: 695.

(2) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.

(3) ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ط06، دار المعارف، القاهرة، ص: 11.

والاتجاه الثاني اتجاه علميٍّ يحاول التجديد في الفكر الصرفي العربي، في ضوء الدرس اللساني والمناهج الحديثة⁽¹⁾، والدراسات التي تندرج في هذا الاتجاه كثيرة ومتنوعة، واخترنا منها في هذا المحاضرات ما أفاد من معطيات علم الأصوات الحديث فقط، للوقوف على أثرها في الدرس الصرفي العربي موضوعاً ومنهجاً وأهدافاً.

(1) مجلي محمد أحمد كيري، اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث (المقال)، ص: 679.

المحاضرة الثانية

معالم الصرف العربي الحديث (1)

(الموضوع والأهداف)

تمهيد:

إنّ الدراسات الحديثة عموماً تقوم على ما وصلت إليه الدراسات القديمة، وتسعى إلى إعادة تفسيرها "طبقاً لحاجات العصر... والمساهمة في تطوير الواقع وحلّ مشكلاته، والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أيّ محاولة لتطويره"⁽¹⁾. وتحديد النظر في قواعد اللغة ضرورة في كل عصر؛ لأنّها تتولد "من البحوث التي يقوم بها العلماء وتتبدّل بتبدّل النظريات التي يضعونها فهي من الأمور الاجتهادية التي يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام، ولا يجوز لنا أن نتقبلها من غير مناقشة وتفكير بل يجب أن نعيد النظر فيها... لنكشف فيها عن مواطن الخطأ والصواب ونسعى في إصلاحها وفقاً للطرق المنطقية في البحوث العلمية بوجه عام"⁽²⁾.

وتتفاوت الدراسات فيما بينها بتفاوت الزمان والمكان في جوانبها المعرفية وخلفياتها الفكرية والفلسفية وحدودها الموضوعية من جهة، وفي أغراضها وأهدافها التي تريد تحقيقها من جهة

⁽¹⁾ حسن حنفي، التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، ص: 13.

⁽²⁾ عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، دط، دت، ص: 145، 146.

ثانية، وفي أدواتها المنهجية وآلياتها الإجرائية لتحقيق تلك الأهداف والغايات من جهة أخرى، والبحث في معالم الصرف العربيّ الحديث لا يخرج عن البحث في هذه الجوانب الثلاثة.

1. الحدود الموضوعية للصرف العربيّ: يتميز موضوع الصرف العربيّ بما طرأ على الظاهرة المدروسة ومسائلها المتناولة حديثاً، فالدرس الصرفيّ العربيّ القديم يتناول الكلمة التي تتحوّل من بنية إلى أخرى، بالزيادة، والحذف، وتغيير الحركات، والإبدال، والإعلال... وهذا ما يدلّ عليه لفظ الصرف أو التصريف لغة واصطلاحاً⁽¹⁾؛ فكما أنّ التصريف في اللغة يعني التحويل والتغيير والتصرّف، فإنّه في اصطلاح الصرفيين العرب يتناول الكلمات التي تستجيب لهذه الظواهر، ويتفادى الكلمات المجمّدة التي تستعصي عليها⁽²⁾. فهو يُعنى بالأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة، ولا يدخل في حدود موضوعه بقية الأبنية الأخرى كالأسماء الأعجمية والأفعال الجامدة وأسماء الأصوات، وحروف المعاني.

أما الدرس الصرفيّ الحديث فموضوعه طوائف الكلمات المختلفة (الأفعال والأسماء والصفات والضمائر...)، وكلّ أشكال التحوّل والتغيّر فيها. وهذا العلم يطلق عليه في الدرس اللسانيّ الغربيّ مصطلح: المورفولوجيا *morphologie*⁽³⁾. ويهتمّ فيه بدراسة البنية القواعدية للوحدات الصرفية، أو دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد التي تحكمها، وتشمل هذه الوحدات ما يستقلّ بنفسه ويحمل معنى معجمياً، كما تشمل اللواحق التي تتحدّد بها

⁽¹⁾ ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص: 09.

⁽²⁾ ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،

ط 01، دار إحياء التراث العربى، 1954م، ص: 08 / 1، وفخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص: 13 -

15.

⁽³⁾ ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربيّ، ص: 24.

المطابقات، أي: العدد(مفرد ومثنى وجمع)، والنوع(مذكر ومؤنث)، والشخص(متكلم ومخاطب وغائب)، والتعيين(معرفة ونكرة)⁽¹⁾.

ويبدو أنّ العلة في اكتفاء قدامى الصرفيين العرب بما يطرأ عليه التغيّر من الأفعال والأسماء؛ كونه الجزء الأعظم من اللغة بتغيّراته الاشتقاقية واللفظية، ولا نستطيع أن نخيط به إلا عن طريق القياس الذي يوفره علم التصريف، لهذا فهو ميزان العربية، الذي به تعرف أصول كلام العرب، ويوصل إلى معرفة الاشتقاق، ويحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويّ ولغويّ أيّما حاجة⁽²⁾.

أمّا بقية المفردات المحمّدة في اللغة، لانحصارها وعدم القياس عليها، فهي محفوظة في كتب اللغة والنحو مبنيّ ومعنيّ، كحروف المعاني، والأسماء الموصولة والأعجمية وأسماء الإشارة... أما عن توسّع دائرة علم الصرف عند المحدثين فمرّده إلى التأثير باللسانيات الغربية الحديثة وطبيعة أبنية لغاتها الإلصاقية التي لا تقوم على الاشتقاق، ولا تتّسم باطراد التغيرات، إضافة إلى طبيعة مناهجها الواصفة التي وسّعت الصرف ليشمل جميع الوحدات الصرفية للمستوى الثاني من مستويات النظام اللساني.

2. أهداف الصرف العربيّ: أما عن الجانب الثاني الذي يتعلّق باختلاف الأغراض والأهداف

التي يراد تحقيقها بين الدرسين القديم والحديث، فأهداف الدرس الصوتيّ العربيّ القديم هي الحفاظ على اللغة العربية من الضياع والتبدّل بسبب اختلاطها باللغات الأخرى ودخول غير العرب إلى الإسلام، فالدراسات اللغوية عموماً -ومن بينها الدراسات الصوتية- ذات أبعاد تعليمية تحاول أن تستخرج القواعد والقوانين التي تتحكّم في اللغة العربية المنقولة عن السلف

⁽¹⁾ ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص: 113.

⁽²⁾ ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج01، ص: 27. وابن جني، التصريف الملوّكي، ص: 01/02.

بالسمع والتلقي رواية ومشافهة، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، وتساعد على تعلّم اللغة بعدما كانت تكتسب بالسليقة ⁽¹⁾. وكذلك البحث عن أسرار الإعجاز والتميّز في الخطاب القرآني الذي نزل بهذه اللغة.

أما الدراسات الحديثة فأهدافها علمية بالدرجة الأولى تهدف إلى استخراج خصائص اللسان البشري من خلال الألسنة الخاصة، وتحاول أن تصف اللغات الحية – سواء كانت فنية أو مبتدلة – وتبين مستوياتها وخصائصها الشكلية والدلالية والتداولية، في مرحلة معينة من مراحل حياتها، بعيداً عن التحكّم المنطقيّ فيها بالقياس والاجتهاد ⁽²⁾، وبعيداً عن المفاضلة بينها ما دامت تحقّق التواصل.

⁽¹⁾ ينظر : علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص: 23. وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 13.

⁽²⁾ ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 14-13-15.

المحاضرة الثالثة

معالم الصرف العربي الحديث (2)

(المناهج)

مناهج الصرف العربي: إنّ هذا الجانب من جوانب الاختلاف يتمثل في المناهج المعتمدة لتحقيق تلك الأهداف المرسومة والغايات المرومة، فالدراسات الصوتية القديمة نظراً لأبعادها التعليمية والوقائية للغة القرآن من اللّحن والاندثار والتشردم والحفاظ على مجاري كلام العرب الخلص، وأساليبهم في استعمالها وتحقيق أغراضهم، قد اعتمدت على الوصف ابتداءً في تلقي اللغة عن العرب وفق شروط زمانية ومكانية، ثم توسّلت بأصول وقواعد في ظلّ **منهج معياري** لضبط المطّرد الذي يقاس عليه ما لم يسمع منها، وليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها رُذّبها إليها، على قول ابن جني في تعريف النحو⁽¹⁾.

ولكن الدراسات الحديثة قد اعتمدت **المنهج الوصفي** في دراسة اللغات في شكلها المنطوق، وتحليل ظواهرها اللغوية للوصول إلى المظاهر والصفات التي يشترك فيها اللسان البشري. وقد فُتحت لهذه الدراسات آفاق علمية واسعة بسبب الابتعاد عن الظواهر الكتابية للغة؛ حيث كانت تحجب عن الدارسين القدامى كثيراً من الحقائق والخصائص الصوتية للغة، وأدّت بهم إلى نتائج وهمية لا تمتّ بصلة إلى واقع اللغة ، إذ اعتقدوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل أصوات

⁽¹⁾ ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 34.

المد⁽¹⁾، ولم يحسنوا استغلال خصائص لغتهم الصوتية "في مستوى التجويد وتحليل الأبنية. ولم يوفقوا كثيراً في ربط الصلة بين الصوتيات والصرفيات في العربية، وكأنما أعوزهم الخيال في تصور الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الخطّ المرئي"⁽²⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى تفريق الدرس الحديث بين اللغة كظاهرة اجتماعية ونظام من الرموز مخزن في أدمغة الناطقين باللغة الواحدة، وبين الكلام الذي يمثل تحقيقاً وتأدية فردية لذلك النظام. إضافة إلى اهتمامهم في الدراسات الحديثة بالصوائت القصيرة والطويلة وإدراك طبيعتها وكيفية تشكيلها وتغيراتها ووضع أقيسة عامة لها في جميع اللغات البشرية. وتفريقهم بين الفونيم كوحدة صوتية تغييرها يغيّر المعنى، وبين الألفونات التي تمثل التأدية الفردية للفونيم والتغيرات السياقية المختلفة التي تفرزها التوازنات الصوتية داخل التشكيل، أو التنوّع اللهجي، وقد تؤدي إلى معرفة لكنة المتكلم أو بيئته ومدى أصالته في اللغة ولكن لا تصل إلى سوء الفهم والإخلال بالمعنى.

كما أنّ الدراسات الصوتية الحديثة قد استعانت بالمنهجين التاريخي والمقارن، لتفسير بعض مظاهر الركام اللغوي، ومعرفة قوانين التطور اللغوي وعلله، ومقارنة التغيرات الصوتية للغات التي تنتمي إلى أصل واحد. ونذكر في هذا السياق مثلاً بيّن تعليل القدماء والمحدثين لتوالي أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، فالعربية ترفض هذا التشكيل إلا في حالة واحدة وهي اتصال كاف المخاطب أو المخاطبة بالأفعال الثلاثية، نحو: شَكَرَكَ، وشَكَرَكَ.

وقد ذهب القدماء إلى أنّ عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أنّ ضمائر النصب بمنزلة كلمة مستقلة برأسها فهي كأنّها منفصلة عن الفعل. أما ضمير الرفع فيسكن

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م، 39.

(2) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م، ص:

آخر الفعل معه؛ لأنه بمنزلة الجزء من الكلمة. وهذا الرأي لا يقبل به المحدثون، وهو عندهم تحكم محض، وتأويل يعوزه الدليل لتعليل هذه الظاهرة. ويرون بأنّ العلة الحقيقية في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل، وعدم تسكينه مع كاف الخطاب، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول، في مرحلة من مراحل الساميات كان فيها ضمير المتكلم هو الكاف، فأصل ضربتُ هو: ضربتُك، وأصل ضربتَ هو ضربتُك⁽¹⁾، ولا يزال هذا الأصل في الحبشية والحميرية، اللتين قامتا بتعميم الكاف على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب⁽²⁾.

إذن فالعلة في الأصل هي رفع اللبس بين كاف الفاعل وكاف الخطاب، وعندما استبدلت العربية التاء بالكاف للدلالة على المتكلم بقي الحال على ما هو عليه.

ومن الجديد في **منهج التأليف** عند المحدثين وطرق تناولهم العلوم اللغوية: التدرّج من أصغر وحدة صوتية والتي تتمثل في الأصوات اللغوية ثم الأبنية الإفرادية ثم التراكيب ثم الأساليب، وهذا ما يفرضه منطق اللغة في البحث والدراسة، لاستغلال معطيات كل مستوى في المستويات التي تليه، فلا يمكن دراسة موضوعات الصرف ما لم تكن هناك معرفة بالأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها وخصائصها التشكيلية، وتغيّراتها التاريخية والسياقية.

ولا يمكن تناول قضايا النحو قبل معرفة الوحدات الصرفية، وهكذا في بقية المستويات. وهذا النظر لم يكن غائباً عن القدماء، ولكن **المنهج التعليمي** آنذاك قد فرض عليهم البدء بالكليات والانتهاء بالجزئيات، ومما يدلّ على ذلك قولهم: "كان من الواجب على من أراد معرفة النحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو،

⁽¹⁾ ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 138-139.¹

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص: 138-139.

ثم جيء به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو مُوطئاً للدخول فيه، ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصوّف الحال⁽¹⁾.

وفي المحاضرات القادمة ستطرّق إلى بعض المعطيات المستجدّة في الدرس الصوتيّ الحديث، والتي كان لها الأثر البينّ في الصرف العربيّ الحديث وإعادة النظر في بعض مسائله وقضاياها.

⁽¹⁾ ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ص: 04 / 1 - 05.

المحاضرة الرابعة

الفونولوجيا والصرف العربيّ

النظام الفونولوجي للغة العربية:

يتألف النظام الفونولوجي للغة العربية في الدرس الصوتي الحديث من أربعة وثلاثين فونيماً مقسّمة على قسمين رئيسين هما⁽¹⁾:

الصّوامت أو السّواكن (**consonnes**)، وتمثّل ثمانية وعشرين فونيماً من المجموع، وهي: هـ، ع، ح، ق، غ، خ، ك، ش، ج، ي، ل، ر، ن، د، ض، ت، ط، ز، س، ص. ذ، ظ، ث. ف، ب، م، و.

الصّوائت أو المصوّتات أو الحركات (**voyelles**)، وتمثّل الفونيمات الستّة الأخرى: الحركات القصيرة الثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة (ـَ، ـِ، ـُ). والحركات الطويلة التي تمثّل تمطيّاً أو تطويلاً لها، وهي ما تسمّى بحروف المدّ (الألف، والياء والواو المدّيتين⁽¹⁾).

⁽¹⁾ ينظر: محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م، ص: 187 - 186.

والجدید فی هذا التقسیم أنّ المحدثین قد عدّوا الألف، والواو والياء المديتین من الحركات
ولیست من الحروف، علی عکس القد امی فهم یرون بأنّها سواکن، وقد التبس علیهم الأمر؛
لإعتمادهم علی الرموز الكتابیة لا علی الظواهر الصوتیة فی التّعیید لهذه القضية، وبهذا علّل
أحد الباحثین فی قوله: "وما سمّیت هذه المدّات سواکن— علی ما نفهم من كلامهم— إلا لخلوّها
من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصیرات)، وإلاّ فمن المستحیل تسميتها
سواکن علی أيّ وجه فسّرت السكون ومعناه" (2). وربّما لأتّھا مساویة للصامت الساکن فی البنية
الإیقاعیة ما عدا بنية القافیة عند العروضیین.

وهذا الاختلاف انعکس علی تحلیلات القد امی والمحدثین للبنية الصرفیة وتغیّراتها،
فاعتبار القدامی لهذه الحركات سواکن جعلهم یضيفون حركة قبلها فی الكتابة ویأولونها عند
تفسیر التغیّرات الصوتیة التي تصیب تشکیل الأبنیة الصرفیة، نحو: **قَالَ، یَقُولُ، قِيلَ**، والحقیقة
الصوتیة لا تقرّ بوجود حركات قصیرة قبل هذه المدّات، وأنّ شکلها کتابی یشیء أن یشکل
یلي: **قَالَ، یَقُولُ، قِيلَ**.

(1) الواو والياء لكلّ منهما رمز کتابی واحد ویطلق علی مدلولین صوتیین مختلفین، فهما حركتان خالصتان ونعني بهما:
الضمة والكسرة الطویلتین فی مثل: ندنو، نرمي. وهما حرفان فی مثل: وهب، يهب، قوم، بیّت. ويعرف هذان الأخيران فی
الدرس الصوتی الحديث بأنصاف الحركات أو أنصاف الصوامت، وذلك لأنّهما ینتمیان إلى الحركات من الناحیة النطقیة،
وإلى الصوامت من الناحیة الوظيفیة. ینظر: کمال بشر، دراسات فی علم اللغة، ص 95.

(2) کمال بشر، دراسات فی اللغة، ص: 156.

ونجد هذا التصور في تفسير القدامى لما يسمونه بالتقاء الساكنين، والإعلال بالنقل، والإعلال بالنقل والحذف كقولهم في ⁽¹⁾: يَقُومُ وَيَبِيعُ أَنَّ أَصْلَهُمَا يَقُولُ وَيَبِيعُ، فنقلت حركة حرف العلة للصحيح الساكن قبله وبقي حرف العلة على حاله. وفي: قُمْ وَبِعْ أَنَّ أَصْلَهُمَا: أَقُومُ وَابِيعُ، وقد حدث فيهما إعلالٌ بنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله حملاً على إعلال الماضي، وسقطت همزة الوصل لتحرك ما بعدها وزوال سبب وجودها، وحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

وقد توسّل القدامى في تحليلاتهم للتغيرات الصوتية التي تلحق العلل بالقياس على الأبنية الصحيحة، وبالركام اللغوي الذي ينبه على تلك التغيرات المفترضة ⁽²⁾.

أما المحدثون فلا يرضون بهذا التأويل الذي لا يمتّ للواقع اللغوي بصلة، ويعتمدون في وصفهم سلوك الصوائت داخل التشكيل الصوتي للغة على خصائص تتابعاتها الصوتية المتكونة من الصوائت وأشباه الصوائت ⁽³⁾. ويعتمدون كذلك على الخصائص المقطعية للغة في تفسير تلك التغيرات الصوتية، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

⁽¹⁾ ينظر: ابن جني، المنصف، ص: 247/1 - 248.

⁽²⁾ يرى بعض المحدثين أنّ ما يسمونه بالركام اللغوي هو من باب القياس الخاطئ على الألفاظ الصحيحة، ولا يدل بالضرورة على التغيرات الصوتية التي أصابت نظائرها من الأبنية. ينظر: فوزي الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف

العربي، (مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني)، ع 30، ص: 88.

⁽³⁾ ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص: 139 - 140 - 141. وينظر: محمد أمّنزوي، أشباه الصوائت

في اللغة العربية نظامها ووظائفها، (مقال بمجلة اللسان العربي).

وتجدر الإشارة إلى أنّ إخراج المحدثين الألف والياء والواو المدّيتين من الحروف وجعلها من الحركات، أدّى إلى إعادة النظر والمراجعة من جديد لأقوال القدامى المتعلقة بالأصول الثلاثية للأبنية، وتمثيلها الصرّفي والصوتي.

المحاضرة الخامسة

التحليل المقطعي للأبنية الصرفية

النظام المقطعيّ للغة العربية:

يمثل المقطع اللغوي (syllable) أصغر كمّ نطقيّ يمكن للمتكلّم التوقّف عليه، وهو أساس صوتيّ مركّب تشترك فيه جميع اللغات ويمكن تحليلها على أساسه، وقد مال بعض اللغويين المحدثين إلى تقسيم الأصوات اللغوية وفقه، بسبب الاعتراضات المطروحة على التّقسيمات الأخرى⁽¹⁾.

وللمقطع تعريفات كثيرة منها: أنّه نسق من الأصوات اللغوية له حدّ أعلى يمثّل قمّة إسماع طبيعية تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع. ومنها أنّه قمّة إسماع غالباً ما تكون صوت علّة. ومنها أنه تعبير عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية، أو أشكال وكميات معينة⁽²⁾. ومنها أنّه "إيقاع صوتيّ"، يمثّل مجموع العناصر التي تنتج من خفقة صدرية لغوية، أي: من ضغطة للحجاب الحاجز على الرئتين للتّصويت، يكون عنها جهدٌ عضليّ يتصاعد إلى القمّة، ثم يهبط حتّى ينعدم"⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 45. وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت

اللغوي، ص: 138.

⁽²⁾ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 170.

⁽³⁾ فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 54.

ولنمثل بكلمة "سَمِعَ" المركّبة من ثلاثة أحرف ، إذ يمكن نطقها على ثلاث وحدات صوتية يمكن الوقوف على كلّ واحدة منها وقوفاً بينا، فالسين المفتوحة وحدة، والميم المكسورة وحدة أخرى، والعين المفتوحة وحدة ثالثة.

والمقطع يتكوّن من قَمّة وقاعدة، فالقَمّة تكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع عالية وهي الصّوائت بوجه عام، إلا أنّ بعض اللغات قد تجعل القَمّة من الصّوائت التي تقترب من الصّوائت في قوّة الإسماع، وهذه الصّوائت هي الرّاء والميم واللام والنّون. أمّا القاعدة فتكون من الأصوات التي لها قوّة إسماع واطئة وهي من الصّوائت عادة، ولكن تدخل معها أشباه الصّوائت⁽¹⁾. ومصطلحا القَمّة والقاعدة وضعاً من خلال تسجيل الكلام على لوح حسّاس، فتشكّلت الدّبذبات الصّوتية على هيئة خطّ متموّج فيه ارتفاعات وانخفاضات، حيث سمّيت الارتفاعات بالقمم والانخفاضات بالقواعد ولقد لوحظ أنّ أصوات المدّ (الصّوائت) تحتلّ القمم دائماً لكونها تملك قوّة إسماع عالية، في حين تحتلّ الصّوائت القواعد.

إنّ علة وجود المقطع هو عدم قدرة الجهاز النطقيّ على الاستمرار في النطق، لذا فالمقطع هو أصغر وحدة نطقية يستطيع جهاز النطق تأديتها بين إغلاقين، وقد يكون الإغلاق كاملاً أو جزئياً. ونحصل في كلّ مقطع على صائت مكثف بصامت أو أكثر⁽²⁾.

إنّ النظام المقطعي الذي استقرّ في الدرس اللساني الحديث واعتمده كثير من الباحثين المعاصرين يشتمل على خمسة أنواع من المقاطع. سنذكرها في ما يلي ونبيّن خصائصها وسلوكها في اللغة العربية، ولتسمية مكوّنات المقطع تجب الإشارة إلى رموزها، حيث رمزنا بـ (ص) إلى الصّامت، وبـ (ح) إلى الحركة القصيرة أو الصّائت (المصوّت) القصير، وبـ (حج) إلى الحركة الطويلة

⁽¹⁾ ينظر: غالب المطلي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 46.

⁽²⁾ ينظر: غالب المطلي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 47.

أو الصّائت (المصوّت) الطويل، وإذا انتهى المقطع بصامت فهو مغلق، أمّا إذا انتهى بصائت فهو مفتوح. وباعتماد هذه العناصر نعيّن أنواع المقاطع فيما يلي:

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت وصائت قصير، ورمزه (ص ح) نحو: ف، ب، ث. ويعدّ هذا النوع من المقاطع الأكثر شيوعاً⁽¹⁾ في اللغة العربية.

ب/ المقطع المتوسط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت وصائت طويل، ورمزه (ص حح) نحو: ما، في، ذو.

ج/ المقطع المتوسط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسطهما صائت قصير، ورمزه (ص ح ص) نحو: لَن، مَن، قُل.

د/ المقطع الطويل المغلق: ويتشكّل من صامت فصائت طويل فصامت، ورمزه (ص حح ص) نحو: باب، عيد، حوث.

هـ/ المقطع الطويل مضاعف الإغلاق: ويتكوّن من صوت صامت وصائت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه (ص ح ص ص) نحو: عبْد، جَمَل، ثَكَل.

وقد زاد بعض الباحثين مقطعاً سادساً أطلق عليه المقطع المديد⁽²⁾، ويتألّف من صامت وصائت طويل يتبعه صامتان، ورمزه (ص حح ص ص) نحو: شاقّ، ضارّ، حادّ.

إنّ الشائع الكثير الاستعمال من هذه المقاطع مفرداً أو مركباً هو الثلاثة الأولى، التي تمتاز بأنّها أخفّ المقاطع جهداً، لسلسلة التّصويت فيها، في حين يقلّ تردّد الشكل الرابع في حشو

⁽¹⁾ ينظر: يحيى عباينة، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م، ص:

⁽²⁾ ينظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 55.

الكلمة إذ له شروط قاسية، فلا يُقبل إلا في الوقف، أو عندما يكون حدّه الثاني مكرراً في المقطع الذي يليه، وذلك كقولك: الضَّالِّين، ودابّة، والحاqqة، ومع أنّه جائز في ظلّ هذين الشّرتين إلّا أنّه مقطع مكروه في العربية⁽¹⁾، ولا يوجد إلّا في النثر؛ لأنّ الشّعر يكتفي بالمقاطع الثلاثة الأولى، وإن استعمله على قلة جعله يختصّ في البنى الإيقاعية الشعرية بنهايات الأبيات.

ويسعى للتخلّص منه إمّا بتقصير صائته الطويل ليتحوّل إلى مقطع من النّوع الثالث (ص ح ص)، أو بتقسيم نواته إلى صائتين قصيرين وإقحام الهمزة بينهما كما في قولهم: احماراً، في احمار، وقد تتحوّل الهمزة للعين أو الهاء، في مثل: ابدع⁽²⁾، وارمعل⁽³⁾، وادلهم⁽⁴⁾، واكفهر⁽⁵⁾. أمّا المقطع الخامس فلا يحصل إلّا في أواخر الكلمات وحين الوقف، وينشطر في الوصل إلى مقطعين. وهو نادر الوقوع في الشعر. أمّا المقطع السادس فلا يتحقّق إلّا في أواخر عدد محدود الكلمات وحين الوقف، ويصير في الوصل مقطعين. وهذا يخفّف الجهود المبذولة في أداء الكلام.

ومما يتميّز به النّسيج المقطعيّ العربي كذلك، افتقاد مقاطع لغوية كثيرة تقتضي جهداً صوتياً لتحقيق الأداء. ومن ذلك المقاطع المكوّنة من: (ح ح)، أو (ح ص ص)، أو (ص ص ص)

(1) ينظر: يحيى عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، ص: 19.

(2) بمعنى تفرّق، والأصل فيها ابدار، ثم همزت، فصارت ابدار، وبولغ في تحقيق الهمزة كما في العننة، فصارت ابدع، ينظر:

رمضان عبد التّواب، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م، ص: 215.

(3) يقال: ارمعل الثوب وغيره: إذا ابتلّ، وارمعل الدمع: إذا سال وتتابع قطرائه، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (رمعل)،

دار صادر، بيروت، ص: 317/13.

(4) يقال: ادلهم الليل والظلام، إذا كثف واسودّ، ينظر: ابن منظور، اللسان، ص: 96/15. والتطور هنا اتجه نحو التسهيل

إلى الهاء، ينظر: رمضان عبد التّواب، فصول في فقه العربية، ص: 222.

(5) المكفهر من السحاب الذي يغلظ ويسودّ ويركب بعضه بعضاً، ينظر: ابن منظور، اللسان، (كفهر)، ص: 467/6.

ح)، أو (ص ص ح ح)، أو (ص ص ح ص)، أو (ص ص ص ح ص)، وما يتولّد عنها في التركيب، من صور معقّدة عسيرة النّطق.⁽¹⁾

ومن الخصائص المقطعية للكلمة العربية⁽²⁾ أنّها لا تتكون من ثمانية مقاطع أو أكثر، ولا تقبل في صدرها أو حشوها مقطّعاً من الشكل الخامس، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من أربعة مقاطع من الشكل الأول، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من ثلاثة مقاطع من النوع الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: قاديشا، مادونا، ولا توجد كلمة مجردة من الضمائر مؤلفة من مقطعين، الأول من الشكل الثاني، والثاني من الشكل الخامس، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: جومرت، ولا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل الثالث، وثانيها وثالثها من الشكل الثاني، وإن وجدت فهي أعجمية، مثل: سرّغايا. وبعض الكلمات الموقوف عليها بالألف بدل التنوين بالنصب تكون من هذا النوع، مثل: اشتريثُ سربالا، ولا توجد كلمة مؤلفة من ثلاثة مقاطع، أولها من الشكل الثاني، وثانيها وثالثها من الشكل الثالث، مثل: شابندر.

⁽¹⁾ ينظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 56، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية

العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م، ص: 41-42.

⁽²⁾ محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ص: 1/ 49 - 50 - 51.

وقد استغلّ بعض المحدثين هذه الخصائص المقطعية لتعليل التغيّرات الصوتية التي تلحق
الأبنية الصرفية، على غرار ما قام به فوزي الشايب ⁽¹⁾ في اعتماده الخصائص المقطعية لتفسير
بعض الظواهر الصوتية في بناء الكلمة والتي فسّرت عند القدامى بالإعلال والتقاء الساكنين...

⁽¹⁾ ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص: 102 وما بعدها. ومظاهر المعيارية في الصرف العربي،
(المقال).

المحاضرة السادسة

التمثيل الصرفي للأبنية العربية

الصيغ والأوزان:

استطاع القدماء أن يضعوا أمثلة أو موازين لفظية مستنبطة من خصائص الأبنية المشتقة في العربية، لتكون معياراً تعرف به أصول الكلمات وزوائدها والتغيرات التي تعتريها، ويقاس على منواله في توليد الألفاظ، كما يعرف به الدخيل والأصيل من الأبنية العربية. ويطلق على هذه الأمثلة الصيغ والأوزان.

فالصيغة لغة هي مثال الشيء أو صورته أو هيئته التي وُضع أو سُبك عليها شيء آخر مرتب بترتيبها، وهي مصدر للفعل (صاغ). والصياغة أو الصوغ "هو تهيئة على شيء على مثال مستقيم ومن ذلك قولهم: صاغ الحلي يصوغه صوغاً، وهما صوغان إذا كان كل واحد منهما على هيئة الآخر"⁽¹⁾. فصاغ الشيء "يصوغه صوغاً وصياغة: سبكه.... يقال صاغ شعراً وكلاماً أي وضعه ورتبه... ويقال: صيغة الأمر كذا وكذا، أي هيئته التي بُني عليها"⁽²⁾.

⁽¹⁾ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص: 322/3-321.

⁽²⁾ ابن منظور، اللسان، ص: 2527.

أما في الاصطلاح فهي: هيئة الكلمة " التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه" ⁽¹⁾، أو "هي الهيئة العارضة لللفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض، وهي صورة الكلمة والحروف مادتها" ⁽²⁾. وهي في تعريفات الباحثين المعاصرين ⁽³⁾: قوالب المباني التي ترجع إلى أصول اشتقاقية وتصاغ الكلمات على أساسها. أو قوالب لمجموعة من الألفاظ لا حصر لها، ترد على ألسنة المتكلمين بالفصحى، وتُحدّد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة. ويستعمل علماء الصرف القدامى مصطلحات أخرى مع الصيغة بنفس المفهوم، وهي: البنية، والبناء الصرفي، والوزن أو الميزان، والمثال، والزنة، والوزان، والموزون به، والصورة، والقالب ⁽⁴⁾؛ وذلك لأنهم خصوا موضوع علم الصرف بالمشتقات، فلا حاجة تدعوهم للتفريق بين هذه المصطلحات.

⁽¹⁾ رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص: 2/1.

⁽²⁾ أبو البقاء الكفوي، الكليات ص: 560.

⁽³⁾ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 133. وعبد الحميد أحمد يوسف هندراوي، الإعجاز الصرفي في

القرآن الكريم، ص: 19. وفاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص: 189.

⁽⁴⁾ راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، ص: 404.

أما الدرس الصرفي الحديث فإنه يفرّق بين تلك المصطلحات؛ لأنّه يفرّق بين اللغة كنظام اجتماعيٍّ مجرد موجود بالقوة في أدمغة الناطقين بها، وبين الكلام كتأدية فردية وتحقق ماديٍّ لذلك النظام بالفعل.

أضف إلى ذلك أنّ موضوع الصرف عندهم يستوعب جميع الأبنية المشتقة والمحمّدة، وفي ضوء هذه المعطيات المستحدّة أُصطلح على **البنية** بأنّها: حروف الكلمة مع حركاتها وسكناتها المخصوصة بغضّ النظر عن هيئتها، أي هي مجموع الأحرف التي تتكوّن منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجي، وتطلق على كلّ من الأسماء والأفعال والحروف، وقد تكون هذه البنية متصرفّة ولها هيئة _حاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها_ تُتخذى ويُصاغ عليها، فتسمّى عندئذ **صيغة**، وهي **مبنى صرفيٍّ** وجزء من التحليل الصرفي يمثّل تلخيصاً شكلياً لجمهرة من العلامات لا حصر لها. أمّا إذا لم تتصرّف وتكن لها هيئة يصاغ عليها فهي **بنية وليست صيغة**.

أمّا **الميزان الصرفي** فهو معيار من الحروف يُعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغير في التحقق الفعلي للغة على مستوى الكلام المنطوق. فهو **مبنى صوتيٍّ** يناط به أمر بيان الصّورة الصّوتية النّهائية التي آلت إليها المادّة اللغوية، مثل: (ق) فعل أمر من الفعل (وقى)، وزنه: (ع)، وصيغته (إفعل)، والميزان

بتعبير اللسانين المحدثين من الكلام، أمّا الصّيغة فهي من اللغة ⁽¹⁾. وهذا ما جعل المحدثين يعيدون النظر ويقومون طريقة القدامى في وزن الأبنية العربية، ويفرقون بين تمثيلها صوتياً وصرفياً.

⁽¹⁾ ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 144. 145.

المحاضرة السابعة

أنماط التغيرات الصوتية (1). الإبدال والإعلال.

رصد النحاة القدامى التغيرات الصوتية التي تلحق الكلمة وبينوا أنواعها وعللها وأصولها، وقياس ما تغيّر منها على ما لم يتغير في ضوء نظرية الأصل والفرع، ونظريات الجذور الصرفية، غير أنّ بعض المحدثين لم يرض بهذا التعيد ووسموه بالتكلف والتأويل والخروج عن العلمية والموضوعية. وسنحاول في هذه المحاضرة أن نرصد بعض أنماط هذه التغيرات الصوتية التي تلحق الكلمة في العربية، ونبين ما أضافه المحدثون فيما أطلقوا عليه مصطلح القوانين الصوتية في المحاضرات التالية.

1. الإبدال:

الإبدال في اللغة مصدرٌ للفعل أبدل، وهو جعل الشيء مكان شيء آخر، يقال أبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحت هذا وجعلت هذا مكانه¹، أما في الاصطلاح فهو أن يوضع حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل²، أو هو حذف الحرف من الكلمة ووضع حرف آخر غيره في المكان ذاته، وبذلك يحتفي الأول ويحل الثاني موضعه، سواء أكان الحرفان صحيحين مثل: اصطبر واصتبر، أو معتلين مثل: باع وقال أصلها بيع وقول، أو مختلفين مثل: دينار وقيراط

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 327، مادة (ب.د.ل).

² الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، 2004، ص 09.

وأصلها، دَنَار و قَرَاط.¹ ، وَبَيَّنَّ اللُّغَوِيُّونَ فِي هَذَا الْإِبْدَالِ أَنَّ الْعَرَضَ مِنْ هَرَبِيَّانِ الْحُرُوفِ الَّتِي تُبَدَّلُ مِنْ غَيْرِهَا إِبْدَالاً شَائِعاً لَغَيْرِ الْإِدْغَامِ.

و حُرُوفُ الْبَدَلِ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامِ أَحَدَ عَشَرَ حَرْفاً مِنْهَا مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ثَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ: الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْمِيمُ وَالتَّاءُ وَالْهَاءُ وَثَلَاثَةٌ مِنْ غَيْرِهَا، الطَّاءُ وَالذَّالُ وَالْجِيمُ.² وقد قسم علماء العربية الإبدال إلى قسمين:

1. الإبدال الصرفي: ويُسمى أيضاً بالإبدال المطَّرد القياسي الذي عُرِفَ عند جميع

العرب، ويُسمى كذلك بالضروري أو اللازم، بسبب قياسيته، ووجوب إجرائه، واطرداه في جميع حالاته، وهو يشبه الإعلال من حيث أن كلا منهما تغيير في الموضع، إلا أنَّ الإعلال خاص بأحرف العلة، وأما الإبدال فيكون في الحروف الصحيحة وأحرف العلة.

وقد حرص العلماء على أن يفرقوا بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفي أو (المطَّرد) ففي المطَّرد القياسي يكون الإبدال في حروف معينة، واختلفوا في عدد هذه الحروف أو الأصوات التي تُبدَّل، فحروفها تسعة عند ابن مالك جمعها في "هدأت موطياً"، وعَبَّرَ عنها في التسهيل بـ: (طويت دائماً)، فاستقط منها الهاء، وعددها بعضهم بأنها أحد عشر حرفاً كما وردت في التصريف الملوكي: "وحروف البدل من غير إدغام أحد عشر حرفاً منها من حروف الزيادة ثمانية، وهي: الألف والواو والياء والهمزة والنون والميم والتاء والهاء وثلاثة من غير ها، الطاء والذال والjim"³ جمعها بعضهم في "أجد طويت منها"، وعددها آخرون اثني عشر حرفاً في: "طال يوم

¹ محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللغة مفهومه موضوعاته قضاياها، درا ابن خزيمة، ط1، 1426 هـ/2009م، ص 237.

² ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1393 هـ/1973م، ص 213.

³ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1393 هـ/1973م، ص 213.

أُجِدَتْه"، فحروف الإبدال متعددة قد تصل إلى اثنين وعشرين حرفاً، لكن استعمل العرب الضروري منها في التصريف فجمعتها على "هدأت موطياً" أو غيرها. ومن أمثلته:

أ. إبدال تاء افتعل:

تبدل تاء افتعل طاء إذا كانت فاؤه صاداً أو طاءً أو ظاءً، وذلك قولك: من الصَّبَرِ اضْطَبَّرَ، ومن الضرب اضْطَرَبَ، ومن الطلوع اطلَّع.... ويعود سبب إبدال تاء افتعل طاءً إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً إلى كون هذه الحروف مطبقة والتاء منفتحة، فقلبوها طاءً لتكون أقرب من لفظ الصاد والطاء في الإطباق والاستعلاء.

وتبدل تاء افتعل دالاً إذا كانت فاؤه زايًا أو ذالاً نحو: "ازْدَجَرَ أصلها اَزْتَجَرَ، والزاي مجهورة والتاء مهموسة فقلبوها التاء دالاً لتوافق الزاي في الجهر، ونحو: اذْكَرَ أصلها اذْتَكَرَ، والذال مجهورة والتاء مهموسة أيضاً¹.

ومن الإبدال أيضاً: إبدال الميم من الواو لِقَوْلِهِمْ فَمَمْ، وأصله فَوْؤٌ بوزن سَوَوْطٌ فحذفت الهاء للتخفيف فلما بقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين، فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو لأنهما شفهيان².

ب. إبدال فاء (افتعل) تاء إذا كانت واواً أو ياء: وذلك على الشكل الآتي:

¹ ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للإمام ابن عثمان المازني النحوي البصري، مجموعة من الأساتذة إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة الباني الحلي وأولاده، القاهرة مصر، ط1، 1954، ج1، ص 545.

² ابن جني، سر صناعة الإعراب، مج1، ص 89.

* أن تكون الفاء واوا: وذلك نحو: (اُتَّصَلَ) التي تصبح (اِتَّصَلَ)، حيث أبدلت الواو تاء، وأدغمت في تاء افتعل، ومثل ذلك (اِتَّعَدَ) من (ايوتعد)، حيث أبدلت الواو تاء.

* أن تكون الفاء ياء: وذلك نحو: (اِتَّسَّرَ) من (ايتسر)، حيث أبدلت الياء تاء وأدغمت في التاء الأخرى.

ج. إبدال تاء (تفاعل، وتفعّل، وتفعّلل)

- إبدال التاء دالا: نحو اِدَّاراً، واِدَّحرج.

إبدال التاء بالزاي: تَزَيَّنَ، وَارَّيَنَ.

إبدال التاء صاداً، تَصَبَّرَ واصْبَر.

إبدال التاء ذالا: تَذَكَّرَ واذْكُر.

إبدال التاء ضاداً: نحو تَضَرَّعَ، واضْرَعْ

إبدال التاء ظاء: تَظَلَّمَ واطْلَم.

إبدال التاء طاء: تَطَرَّبَ، اطْرَبْ

د. إبدال الواو والياء همزة:

* إذا تطرفت بعد ألف زائدة، نحو: بناء من بناي، حيث أبدلت الياء همزة، وعطاء من عطاي، وكساء من كساو، أبدلت الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

* إذا وقعت عينا في اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي الأجوف نحو: (صايد وصائد)، (بايع و بائع).

2. الإبدال اللغوي: وهو سماعي غير مطّرد، فيختلف الكلام من قبيلة إلى أخرى، فقبيلة تَلَفْظُ: (مدح)، وأخرى تَلَفْظُ (مده) بالهاء، ويرى اللغويون الإبدال يقع في كلام العرب، وحتى في الحركات أيضاً، وبذلك عرفوه: جعل حرف مكان آخر، أو حركة مكان أخرى، واختلفوا فيه، منهم من قال: كل كلمة أو كلمتين اختلفتا في حرف هو إبدال، من هؤلاء أبو الطيب اللغوي، وبعضهم يقول: إنه لا بد من علاقة صوتية بينهما حتى يصح إبدال حرف مكان آخر، أمّا المحدثون فأنهم رأوا أنه بالإمكان حصوله في الأصوات جميعاً، سواء التي فيها تقارب مخرجاً وصفة أو تقارب صفة وتباعداً مخرجاً، من هؤلاء، صاحب الرأي عبد الله أمين في كتابه الاشتقاق، ومنهم من قال بوجوب التقارب الصوتي ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أن الإبدال هو تطور صوتي للكلمات.

الإبدال عموماً ظاهرة لغوية، ليس المراد منها أن العرب تتعمد تعويض حرف ما، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، أو تغير صوتي ورد لدفع الثقل والبحث عن السهولة واليسير في النطق.

2/ الإعلال:

الإعلال في اللغة من أعلَّ الشيء: إذا جعله ذا علّة، ويقال: به إعلال؛ أي: علة وسقم ومرض. أما في الاصطلاح: فهو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه أو حذفه¹، أو هو تغيير يطرأ على أحد حروف العلة (ا.و.ى)، وما يلحق بها (الهمزة)، وذلك للتخفيف، ويكون إما بالحذف: نحو: قُمْ (أصلها قوم)، أو بالقلب نحو: قال (أصلها قَوْل)، أو بالسكين والنقل نحو: يقوم (أصلها يَقُوم).

¹ أحمد الحمالوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د.ط، ص135.

الإعلال بالحذف:

إذا التقى ساكنان، والسابق منهما أَلِفٌ أو واو أو ياء، حُذِفَ السابق. وذلك نحو: نَمَّ
وَقُمَّ وِبَعٌ والأصل قبل الحذف: نَأَمَّ وَقُومٌ وَيَبِيعٌ، فلما التقى ساكنان، حُذِفَ السابق. ومثْلُ ذلك
أن تقول عن النسوة: هُنَّ يَنْمَنَ وَيَقُومْنَ وَيَبِيعْنَ والأصل: يَنَأَمْنَ وَيَقُومْنَ وَيَبِيعْنَ. وهكذا...
إذا كان أول الماضي واوًا، حُذِفَتْ في مضارعه وأمره، نحو: وعد - يعد - عد، وقف -
يقف - قف... (2).

الإعلال بالقلب:

يُقلب حرف العلة (الواو والياء) أَلِفًا، إذا تحرك وقبله فتحة *، سواء كان حرف العلة
وسطًا، نحو: قَوْل - بَيْع؛ وبعد القلب: قَالَ - باع. أو كان حرف العلة طَرَفًا، نحو: دَنَوُ، الفَتَى،
رَمَى، العَصَوَ وبعد القلب: دَنَا، الفَتَى فرمَى العصا.

تُقلب الواو ياءً: (إذا سَبَقَتْ الواو كسرة):

أولاً: إذا سكنت الواو، وسبقتها كسرة، وتبينها الأمثلة الآتية:

* قد يتحرك حرف العلة وتسبقة فتحة، ومع ذلك لا يُقلب؛ وسبب ذلك أنه إذا قُلب التقى ساكنان، فيتعذر النطق به.
مثال ذلك: بَيَانٌ وطَوِيلٌ وفَتَيَانٌ وعَصَوَانٌ فلو قلبت حرف العلة من هذه الكلمات أَلِفًا، لآل الأمر إلى: بَأَانٌ وطَائِلٌ وفَتَائِنٌ
وعَصَائِنٌ، ولا يكون هذا في العربية.

الواو ساكنة وقبلها كسرة	تقلب ياءً	ملاحظات
مِوزَان	مِيزَان	
رَضَوُ	رَضِي	(فعل ماض من الرضوان)
مِوَقَات	مِيقَات	
يرتضو	يرتضي	
قَوَوُ	قَوِي	(فعل ماض من القوّة)
الشَّجُو	الشَّجِي	
الدَّاعُو	الدَّاعِي	
الغازُو	الغازِي ⁽⁵⁾	

ثانياً: إذا وقعت الواو بين كسرة وألف، شريطة أن يكون ذلك:

إما في مصدر أُعِلَّتْ عينُه وعين فعله نحو: صَوَام: صِيَام، سَوَاق: سِيَاق، انْقَوَاد: انْقِيَاد...

فإن أفعالها معتلة العين أيضاً، وهي: صَوَم: صَام، سَوَق: سَاق، انْقَوَد: انْقَاد....

وإما في جمع وزنه [فَعَال] أُعِلَّتْ عين مفردة أو سكنت. فإِعالِلها في المفرد نحو: دَوَر: دَار،

وَتُقَلَّب في الجمع: دِوَار: دِيَار.... وَسَكُونها في المفرد نحو: ثَوْب، وَتُقَلَّب في الجمع: ثَوَاب:

ثِيَاب.

ثالثاً: إذا اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن. مثالها كلمة: [سَيِّد]. فتقول: الأصل فيه سَيَّود، فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق - وهو الياء - ساكن، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، فقليل: سَيِّد*.

قلب الياء واواً:

تُقلب الياء واواً في كلمات معدودة، أشهرها:

قبل القلب		بعد القلب	
يُسِّر	مُسِّر	يُوسِر	مُوسِر
يُتَقِن	مُتَقِن	يُوقِن	مُوقِن
يُسِّس	مُسِّس	يُؤَسِّس	مُؤَسِّس
يُحَقِّظ	مُحَقِّظ	يُوقِظ	مُوقِظ
يُنِيع	مُنِيع	يُؤْنِيع	مُؤْنِيع
يُفْنِع	مُفْنِع	يُؤْفَع	مُؤْفَع

* يلحق بهذا كل جمع وزنه فعول، ينتهي بواوین أصلاً، نحو: عَصِيّ، فإنَّ الأصل هنا: عَصَوو: الواو الأولى واو فعول، والثانية لام الكلمة. وقد قلبت الثانية ياءً: عَصَوِيّ، فاجتمع واو وياء، والسابق منهما ساكن، فيقلب ياءً: ع ص ي ي، وبالإدغام: عَصِيّ، جمعاً لـ عَصَا.

تسكين حرف العلة وحذفه:

يُسَكَّن حرف العلة إذا تطرّف وقبله متحرك. فلا تظهر عليه ضمة ولا كسرة، فلا يقال مثلاً: يدعُو القاضِي بالجابِي، بل يسكن في كل ذلك فيقال: يدعُو القاضِي بالجابِي. وأمّا فتحاً، فيُفْتَح، فيقال مثلاً: لن ندعُو القاضِي ليقضِي في الأمر.

ويُحَذَف هذا المعتلُّ الساكن، إذا تلاه ساكنٌ آخر، وذلك نحو: [يرمي+ون]، فإن الياء تُحَذَف هاهنا، دفعاً لالتقاء الساكنين، فيقال: يرمُون، وقد ضُمَّت الميم لتناسب الواو. إذا وقع حرف العلة في حشو الكلمة، نُقِلَت حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله. وذلك نحو: يَقوم. وبعد نقل الحركة: يَقوم. ونحو: يَبين، وبعد نقل الحركة: يَبين.

ملاحظة: إذا لم يكن حرف العلة مجانساً لحركته، انقلب حرفاً يجانسها.

ففي نحو: أقوم، لا تجانس بين الواو وفتحته، فينقلب ألفاً ليجانسها: أقام. وفي نحو: يَقوم، لا تجانس بين الواو وكسرتة، فينقلب ياءً ليجانسها: يقيم. وفي نحو: أبين، لا تجانس بين الياء وفتحته، فينقلب ألفاً ليجانسها: أبان. وهكذا...

المحاضرة الثامنة

أنماط التغيرات الصوتية (2)

الإدغام والإمالة

1. الإدغام:

الإدغام في اللغة مصدر للفعل أدغم يُدغم، وأدغم إدغاماً، فهو مُدغم، أدغم الشيء في الشيء إدغاماً: إذا أدخله فيه. أما في الاصطلاح فهو التقاء حرف ساكن مع آخر متحرك، بحيث يتم إدخال الأول بالثاني ليصيرا حرفاً واحداً مشدداً من جنس الثاني، وبالإدغام يرتفع لسان الناطق بالحرفين ارتفاعاً واحدةً وكأنّه حرف واحد، وهو بوزن حرفين. ويعرفه سيبويه بأنه: "تقريب حرف من حرف بهدف السهولة والخفة"¹، فلغرض من الإدغام طلب التخفيف، لأنه ثقل عليهم التكرير فيضعون ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ويرفعونها بالحرفين دفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه.²

أنواع الإدغام:

تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلاً بالسكون، والثاني محركاً، وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها.

¹ سيبويه، الكتاب، ص 238.

² ابن يعيش، شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، طبع ونشر إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د. ط، ص 127.

وقد يقع الإدغام بين حرفين متماثلين في كلمتين والأول متحركاً. أو بين حرفين متقاربين - سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين. ولكن بعد تحقيق المماثلة بين الحرفين المراد إدغامهما إن لم يكونا مماثلين فعلاً، وتسكين الأول منهما إذا كان متحركاً، و سبق الحرفين المدغمين، وإتباعهما بحركة، سواء كانت قصيرة أو طويلة.

ويعد ابن جني من بين العلماء الذين تفتنوا لهذه الظاهرة، فهو يرى أن الإدغام تقريب صوتي¹، وقد ذكر ابن جني الإدغام بقوله: " هو تقريب صوت من صوت " ثم حدد أضره:

أ. إدغام المتماثلين: وهو: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطع، وكاف سُكّر الأولين، والمتحرك نحو دال شدّ ولام مُعْتَلّ " شدّ أصلها شدد و مُعْتَلّ أصلها مُعْتَلّ.

ب. إدغام المتقاربين: وهو: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، وذلك مثل، ودَّ في اللغة التميمية، و إَحْحَى، وإِمْأ، و اصْبِر أصلها اصْطَبَرَ وإِثْقَل أصلها إِثْقَل.

ونخلص من هذا العرض إلى أنّ الإدغام نوع من التغيرات الصوتية التي تحدث في الكلمة العربية، والتي تهدف إلى دفع الثقل الذي يكون عند التقاء المتماثلين أو المتقاربين.

¹ ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 252-253.

2. الإمالة:

الإمالة في اللغة العدول إلى الشيء، والإقبال عليه، وكذلك الميلان، ومال الشيء - يميل ميلاً...¹ وهي مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد.²

أما في الاصطلاح فهي تقرب نطق الألف نحو الياء، وإمالة الألف تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: "واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة، دخل الإمالة ما قبلها"³. أو هي هي "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت". وألف الإمالة يكون نطقها بين الألف والياء نحو قولك: "عالم وخاتم، وهناك ألف أخرى تسمى ألف التفخيم، وهي التي مالت نحو الواو، أي بين الألف والواو."⁴

وقد ورد عن الخليل أن إجناح الألف أخف عليهم، يعني الإمالة، وفصل سيبويه في باب: "ما تمال فيه الألفات" قائلا: "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل" وقد ردّ سبب الإمالة "للكسرة التي بعدها، أرادوا

¹ ابن منصور، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت، ص 636.

² خالد بن عبدالله الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، صححت الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء دار الفكر، مصر، د-ط، ج2، ص 346.

³ حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، درا الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، 1980، ص 201.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 201.

أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي" ¹ فالإمالة عنده هي تقريب صوت من صوت كما رأى ابن جني فيما بعد بأنها مضارعة بين الأصوات.

فالإمالة ظاهرة صوتية، تعود للاقتصاد في الجهد العضلي، وهو ما عبر عنه سيبويه بقوله: "إنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة" ولا يتعد هذا التعليل عن تعليل المحدثين، لربطه بين الإمالة والإدغام؛ فكما أن المتكلم "يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك".² وقد رأى سيبويه أن الإمالة تكون في الحالات الآتية:³

1. إذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف متحرك والأول مكسور نحو "عماد".
 2. إذا كان بينه وبين الألف حرفان، والأول ساكن، لأن الساكن ليس بحاجر قوي وذلك مثل: سربال، وشمال.
 3. كل شيء من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة.
 4. إذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو.
- وهناك حالات لا تصبح فيها الإمالة، منها إذا جاورت الألف أحد أصوات الاستعلاء، أو حالات أخرى منها:⁴

1. "إذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً" وذلك نحو: آجر، وتابل، وخاتم.

¹ عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م، ص ص 255-256.

² نفس المرجع السابق، ص 256.

³ ينظر أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب تح وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار

الرفاعي بالرياض، الجزء الرابع، ط2، 1982، ص 117/118

⁴ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 120-121

2. إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً أو مضموماً نحو: "رباب، جماد، البلبال والجماع، المخطاف"

3. ما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو: "قفا وعصا، والقنا، والقطا"

4. إذا كان بعد الألف راء على ألا تكون الراء مكسورة.

والإمالة تختص بصوتي الفتحة القصيرة والطويلة، وتقريبها إلى صوتي الكسرة القصيرة أو الطويلة، فهي تختص بالحركات، ولكن لما كانت الحركات تابعة للصوامت عند علماء العربية، فقد وصفوا الصوامت بالإمالة كما وصفوا الحركات وهو الأصل.

وقد ذكر الزمخشري مواضع الإمالة في الكلام في الأسماء والأفعال حين تكون الألف آخر الكلمة أو وسطها، مستخلصاً بعض النتائج أوردها على النحو الآتي:¹

1. "تؤثر الكسرة قبل الألف إذ تقدمته بحرف ك (عماد)، أو بحرفين أولهما ساكن ك (شمال).

2. إذا تقدمت الكسرة بحرفين متحركين أو بثلاثة لا تؤثر ولا تكون الإمالة.

3. الألف حين يكون آخر الكلمة إذا كان في الفعل تمل كيف كانت.

4. وإذا كان في الاسم إن لم يعرف نقلاً بها عن الياء لم تمل ثلاثة وتمال رابعة.

5. "الألف المتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه فعّ لت كطاب وخاف أميلت ولم ينظر إلى ما انقلبت عنه، وإن كانت في اسم نظر إلى ذلك.

6. تمال الألف لألف مماله قبلها مثل: رأيت عمادا ومعرانا.

7. وكما أن لكل قاعدة شواذ فإن هناك كلمات سمعت مماله، ولم تخضع لهذه المقاييس مثل الحجاج والناس.

¹ ينظر : الزمخشري: المفصل في النحو، د. ط، ص 158

أما ابن يعيش فقد رأى أن الإمالة طارئة، وإن الأصل هو التفخيم، وقد دل على ذلك بقوله: "والذي يدل أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ولا يجوز إمالة كل مفخم، وأيضاً فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب".¹ ولعل ابن يعيش يقصد بالتفخيم في هذا النص حالة الفتح، وإلا فإن التفخيم مثل الإمالة يحتاج إلى سبب، فليس كل ألف في كلمة ألفا مفخمة.

ومن أسباب الإمالة ما يلي:² كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، حقيقية، أو تقديراً نحو: اشترى، وفتاة.

1. كون الياء تخلفها (أي: الألف) في بعض التصاريف، كآلف ملهى.
2. كون الألف مبدلة من عين فعل، نحو باع.
3. وقوع الألف قبل الياء نحو "بايعته".
4. وقوعها بعد الياء، متصلة نحو: بيان، أو منفصلة بحرف، نحو: شيبان، أو بحرفين أحدهما، الهاء نحو: دخلت بيتها.
5. وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة عنها، إمّا بحرف نحو: كتاب، أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: يريد أن يؤديها، أو ساكن، نحو شمال، أو بهذين وباللهاء نحو: درهماك.
6. وقوع الألف قبل الكسرة نحو: عالم.
7. إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد الألف. نحو: رأيت عماداً، الضحى.

ومن حروف الإمالة: ذكر مكّي القيسي ثلاث ة أصوات للإمالة وهي (الألف) وهاء التأنيث و (الراء)، ومن الغريب أن (الراء) ذكر أيضاً مع أصوات التفخيم، وتفسير ذلك أن

¹ ابن علي بن يعيش شرح المفصل صححه وعلق عليه جماعة من العلماء إدارة الطباعة المنيرية بمصر الجزء 9، د-ط، ص 53

² الشيخ هارون عبد الرزاق، عنوان الظرف في علم الصرف، شرح المرحوم محمد هارون، وأبو الفضل محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الثاني الحلبي وأولاده بمصر، ط3، د. ت، ص 52-53.

صوت الراء كما ذكر سيبويه من الأصوات التي تمنع الإمالة إذا كانت بعد الألف وغير مكسورة، ولهذا عدت مفخمة لأن الأصوات المانعة للإمالة هي: أصوات التنخيم، كما أن الراء إذا كانت مكسورة تستوجب الإمالة.¹

وهاء التأنيث قد يمال ما قبلها في الوقف لمشابقتها: الألف في المخرج والخفاء²، ولأن ألف التأنيث مطرد ج واز إمالاته لا يمنعه شيء لا المستعمل كما في الوسطى، ولا الراء مفتوحة كالذكرى. وقد أضاف بعضهم الهمزة قائلاً: "وإمالة فتحة قبل الهمزة."³

ومن موانع الإمالة: ذكر سيبويه،⁴ أن الأصوات التي تمنع الإمالة هي أصوات الاستعلاء السبعة وكذلك صوت الراء إذا كان بعد الألف أو قبلها وغير مكسورة.

ولقد لخص ابن الأنباري المواضع التي تمنع فيها الأصوات المستعلية الإمالة بقوله: "إذا وقعت بعد الألف مكسورة منعت الإمالة، فإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع."⁵

أما إذا وقعت مفتوحة قبلها امتنعت الإمالة لأنّ: "الحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً زاد الاستعلاء فامتنعت الإمالة."⁶

¹ ينظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص136

² ينظر: حسن أحمد الحمد والعثمان، شرح الشافيه للبخضر اليزيدي، رسالة دكتوراه جامعة ام القرى، كلية اللغة العربية، الدراسات العليا العربية في النحو والصرف، ص416

³ لطف الله بن محمد بن الغياث المناهل الصافية الى كشف معاني الشافية تحقيق دكتور عبد الرحمن محمد شاهين مكتبة الشباب بالمنيرة الجزء 2، د-ط، ص170

⁴ سيبويه، الكتاب، الجزء الرابع، ص129.

⁵ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية حققه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، د-ط، ص408

⁶ المرجع السابق ص408/409

وما تجدر الإشارة إليه أنّ الإمالة ليست إلا ظاهرة محدودة لدى بعض القبائل،
وليسرت ظاهرة مطردة في اللغة العربية، ولذا فإنّ المواضع التي ذكرت فيها الإمالة، لا تكون فيها
الإمالة واجبة، وإنما هي جائزة عند من يميلون،¹ وهذه المواضع التي ذكرت فيها هي استقصاء
حاول العلماء فيه أن يحددوا الظاهرة، وأن يجدوا لها الأسباب، وهي تبقى ظاهرة صوتية مرتبطة
بقبائل معينة، ولم تأخذ شكل القاعدة الملزمة، فهي أثر من آثار التطور الصوتي الذي يلحق
اللغة.

¹ لطف الله بن محمد بن الغياث المناهل الصافية الى كشف معاني الشافية ، ص170 .

المحاضرة التاسعة

أنماط التغيرات الصوتية (3) - الحذف والتقصير والزيادة.

الحذف والتقصير:

1. حذف الصوامت:

الحذف الذي نقصده في هذه المحاضرة هو ما تتنازل عنه الكلمة أو يسقط منها، سواء كان ذلك لسبب داخلي أفرزه تفاعل أصواتها، أو سياقي يطرأ بمجاورتها لبعض الأصوات في المستوى التركيبي، وقد تركنا بعض أنواع هذا الحذف إلى باب القوانين الصوتية لأسباب منهجية، والغرض من النوعين واحد، وهو الاقتصاد في الجهد العضلي والتخفف من بعض أعباء النطق التي سببها توالي الأمثال، أو كثرة الاستعمال.

والحذف يكون على ثلاثة أنواع باعتبار مكانه في الكلمة، بدئي، ووسطي، ونهائي⁽¹⁾.

ومن أمثلة الحذف في بداية الكلمة أو البدئي، ما حدث للصيغ: **تفعلّ**، و**تفاعل**، و**تفعلل**، فقد تحذف منها تاء المضارعة بحركتها، وتكتفي بتاء واحدة، مثل: تتقدّم وتتقاتل وتبخر، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك⁽²⁾، ففيه مثلاً: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ وردت 17 مرة بالحذف، في مقابل: ﴿تَذْكُرُونَ﴾ 3 مرات بلا حذف، وفيه أيضاً: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾⁽³⁾ بدلاً من: (تتميّز)،

(1) ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112

(2) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 73، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس (المقال)، ص:

118.

(3) الآية 08 من الملك.

﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾⁽¹⁾، بدلاً من: (تلهي)، و﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾⁽²⁾، بدلاً من: (تتلظي).

ومنه أيضاً: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾⁽³⁾. فإنّ (تزاور) أصلها: (تتزاور) على وزن (تتفاعل)، وقد قرأ بهذا الحذف عاصم و حمزة و الكسائي وغيرهم⁽⁴⁾. وهذا الحذف قد حَقَّق المخالفة بين المثليين بالإبقاء على تاء واحدة التي تدغم فيها تاء (طلعت) في الوصل.

غير أنّ هذه الصيغة قد خَفَّت من وجه آخر بواسطة المماثلة بين التاء الثانية والزاي، فقلبت التاء زايّاً وأدغمت في الزاي، لتتحول بذلك من (تتزاور) إلى (تّزاور). وبهذا الوجه قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وأبو جعفر⁽⁵⁾.

يتحقق الاقتصاد في الجهد العضلي بالتخفّف من بعض أعباء النطق التي يسببها توالي الأمثال أو كثرة الاستعمال، عن طريق حذف صوت أو أكثر من الكلمة، فتكلّف بذلك جهداً أقل وزمناً أقصر ممّا لو كانت تامة غير منقوصة.

(1) الآية 10 من عبس.

(2) الآية 14 من الليل.

(3) الآية 17 من الكهف.

(4) ينظر: معجم القراءات، د عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، مصر، ط1، 2002م، ص: 166/5.

(5) ينظر: معاني القرآن (الفراء)، ص: 136/2.

ومن صور الحذف الذي يخفّ اللفظ به، حذف التاء من (استفعل) في الماضي والمضارع، ما حدث للفعل استطاع في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾⁽²⁾.

فقد حُذفت التاء تخفيفاً للفظ من الفعلين: (اسطاعوا)، و(تسطع)، وذلك لاشتراك التاء والطاء في مخرج واحد⁽³⁾، وقرب بعضهم السين من الطاء بعد الحذف ففخمها فصار اللفظ (تصطع)، وقرأ به أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع⁽⁴⁾.

ومن الحذف البدئي أيضاً ما يكون في صيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة أو واو⁽⁵⁾، نحو: خذ، وكل، وعد، وزن. وقد حذفوا النون في الأمر من نَعِم، فقالوا: (عِم صباحاً)، قياساً على حذف همزة والواو، وقالوا: (مُ الله) في: (أَمن الله)، كما حذفوا أيضاً همزة في درج الكلام، فقد نقل عن بعض العرب قولهم: "أحلبني بلك"، أي: إبلك، و"أبومك" أي: أمك⁽⁶⁾، أمك⁽⁶⁾، وقولهم في المثل: «أساء سمعاً فأساء جابة»⁽⁷⁾ بدلاً من أساء إجابة. وحذف همزة الوصل يكون في درج الكلام مطّرداً، لنوال سبب وجودها (الابتداء بالساكن).

ومن أمثلة الحذف الوسطي في العربية، حذف همزة و الصائت الذي يليها من صيغتي (يُفْعَل) و(يُفْعَل)، والأصل: (يُؤْفَعَل) و(يُؤْفَعَل)، وهو من الحذف المطّرد⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ الآية 97 من الكهف.

⁽²⁾ الآية 82 من الكهف.

⁽³⁾ ينظر: معاني القرآن (الأخفش)، ص: 525.

⁽⁴⁾ ينظر: معجم القراءات، ص: 288/5.

⁽⁵⁾ ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 112.

⁽⁶⁾ فقه العربية المقارن، ص: 112.

⁽⁷⁾ إصلاح المنطق، ص: 282، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 74.

⁽⁸⁾ ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 113.

ومن أمثلته أيضاً: "نون الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، قبل ياء المتكلم، أو مع ضمير المتكلمين المنصوب، وكذلك الفعل المسند إلى نون النسوة، قبل هاتين الحالتين" ⁽¹⁾، وقد رصد لنا الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة من كتب القدماء على ذلك، وهي ⁽²⁾:

تُخَوِّقِنِي، فليُتِنِي، تَرَيِّنِي، تَهْنُونَا بِهِ، تَعْطُونِي، يَعْرِفَانِي، يَقْتُلُونَا، وهي بدون حذف كما يلي:
تُخَوِّقَيْنِي، فليُتَيْنِي، تَرَيَّنِي، تَهْنُونَنَا بِهِ، تَعْطُونَنِي، يَعْرِفَانَنِي، يَقْتُلُونَنَا.

ومن أمثلة هذا الحذف الذي لجأت له العربية اقتصاداً للجهد العضلي وتيسيراً للنطق كذلك: إِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ، مع نون الوقاية قبل ياء المتكلم، أو ضمير المتكلمين المنصوب. وهو حذف شائع في القرآن؛ إذ ورد فيه مثلاً: (إِنِّي) 124 مرّة، في حين لم ترد (إِنِّي) سوى 6 مرّات، كما ورد فيه: (وَإِنَّا) 33 مرّة، ولم ترد (وَإِنَّا) سوى مرّة واحدة ⁽³⁾.

وقد حذفت إحدى النونين أيضاً في مثل قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ ⁽⁴⁾، و﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ ⁽⁵⁾. فقد قرأ في الأولى أبو زيد عن أبي عمرو (من لدنا)، وقرأ في الثانية نافع وأبو بكر عن عاصم وغيرهم (من لدني). ووجه التخفيف في الأولى أَنَّ الأصل فيها (لدنا) ثم أدغمت النون الأولى في الثانية لتصير: (لدنا)، ثم تخفف منها بعض العرب بحذف النون الثانية، لتصير: (لدنا). وقيل: إنّه يحتمل أن تكون (لَدْ) لغةً في (لدن) ⁽⁶⁾، وبذلك تكون تكون (لدنا) مخففة على الأصل.

⁽¹⁾ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 73-74.

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص: 73-74.

⁽³⁾ ينظر: نفسه، ص: 74.

⁽⁴⁾ الآية 65 من الكهف.

⁽⁵⁾ الآية 76 من الكهف.

⁽⁶⁾ ينظر: معجم القراءات، ص: 272/5.

أما تخفيف الثانية فقد يكون بالتخلّص من نون الوقاية مروراً بالمراحل التالية: لدُنِّي - لدُنِّي⁽¹⁾. وقيل أنّ نطقها بهذا التخفيف هو الأصل؛ لأنّ أصل الأسماء إذا أضيفت إلى المتكلم ألا تلحقها نون الوقاية نحو: غلامي⁽²⁾. وقد تخلّص بعض القراء من تنافر الصوائت في هذا اللفظ، فقد روي عن أبي بكر أنّه قرأ باختلاس ضمة الدال، وقرأ يحيى بفتح اللام مع سكون الدال⁽³⁾، كما حذفت نون الوقاية كذلك: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾⁽⁴⁾.

كذلك من أمثلة هذا الحذف الذي لحق أحد المتماثلين قصد التخفيف لكثرة الاستعمال، مثل قولهم: " أَحَسْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلْتُ، لما كثر في كلامهم كرهوا التّضعيف " ⁽⁵⁾، كما حذفوا أيضاً لنفس السبب التاء من قولهم: **يستطيع**، فقالوا **يسطيع**، وقد يحذفون الطاء فتصير: **يستيع**⁽⁶⁾.

أما الحذف النهائي فهو حذف صوت (صامت أو صائت) أو أكثر من آخر الكلمة. وهو في كلّ اللغات "أكثر المواضع تعرّضاً للحذف نظراً لأنّ ما قبل ذلك الموضع ربّما استغرق جهداً عضلياً كبيراً يستتبع الحذف تخفيفاً"⁽⁷⁾، ويسمى أيضاً بقطع اللفظ⁽⁸⁾، ومن أمثلته:

⁽¹⁾ ينظر: الحجة في القراءات السبع، ص: 228.

⁽²⁾ ينظر: معجم القراءات، ص: 271/5.

⁽³⁾ ينظر: نفسه، ص: 272/5.

⁽⁴⁾ الآية 70 من الكهف.

⁽⁵⁾ الكتاب، ص: 613/4.

⁽⁶⁾ ينظر: نفسه، ص: 613/4.

⁽⁷⁾ فقه العربية المقارن، ص: 114.

⁽⁸⁾ ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د حمزة عبد الله النشري، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر 1986م، ص: 161.

الترخيم الذي يتخلّص فيه من أكثر من صوت نحو: يا كرا في نداء كروان، ويا عثم، ويا منص، ويا مسك، ويا صاح، ويا حَك في نداء عثمان، ومنصور، ومسكين، وصاحبي، وحكم⁽¹⁾.

وهذا الحذف لم يلتزم بالمنادى فقط، فقد شاع في اللهجات القديمة، خاصة لدى تلك القبائل البدوية التي تميل إلى السرعة، وأشهرها في هذا النوع من الحذف قبيلة طيء، ومنه قول لبيد بن ربيعة⁽²⁾:

درسَ المَنَا بمُتَالع فأبان * فتقادت بالحُبسِ والسوبانِ

أي: المنازل.

وقول أبي النجم⁽³⁾:

تضل منه أبلى بالهوجل * في لَجّة أمْسِكُ فلاناً عن قُل

أي: عن فلان

كذلك قولهم: (مشا الله) في (ما شاء الله)⁽⁴⁾، و(ليس حيٌّ على المنون بخال) أي: بخالد، (وألفا مئة من ورق الحمى)، أي: الحمام⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 114 و همع الهوامع، ص: 61/2.

⁽²⁾ همع الهوامع، ص: 237/3.

⁽³⁾ ينظر: نفسه، ص: 45/2.

⁽⁴⁾ ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص: 163.

⁽⁵⁾ همع الهوامع، ص: 57/2.

وفي القرآن أيضاً قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ قَالِ إِنَّكُمْ مَّا كُنْتُمْ﴾⁽¹⁾، في قراءة من قرأ بحذف الكاف من مالك.

ومن صور الحذف النهائي حذف النون في بعض المواضع، ومنها:

* حذف النون من مضارع كان المجزوم، استخفافاً لكثرة الاستعمال في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾⁽⁵⁾.

والأصل لم يكن، واشترط له النحاة أن يكون مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب ولا ساكن⁽⁶⁾.

* تخفيف نون التوكيد الثقيلة، على رأي من قال بأن نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة⁽⁷⁾.

* حذف التنوين قبل (ابن)، نحو: (عمرو بن العاص)، و(قيس بن الملوّح)

⁽¹⁾ الآية 77 من الزخرف.

⁽²⁾ الآية 20 من مريم

⁽³⁾ الآية 43. 44 من المدثر.

⁽⁴⁾ الآية 120 من النحل.

⁽⁵⁾ الآية 127 من النحل.

⁽⁶⁾ ينظر: معاني النحو (فاضل السامرائي)، ص: 209.

⁽⁷⁾ ينظر: من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص: 126.

* حذف النون من ألفاظ كثيرة أخرى ⁽¹⁾، نحو قولهم: (ولك اسقني) أي: (ولكن)، و(لُدْ غدوة) أي: (لُدْن)، و(أيم الله)، وقد حذفت مع صائتها في قولهم: " بلعنبر " و " بلحارث " في " بني العنبر " و " بني الحارث "، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ⁽²⁾.

يبدو من الأمثلة السابقة أنّ الحذف ظاهرة متجذّرة في اللغة العربية وليست مختصّة بلهجة أو قبيلة دون أخرى، ويمكن أن نفسّر به تطور بعض الألفاظ وإدراك العلاقة الموجودة بينها، نحو تلك الألفاظ التي يجمعها نفس المعنى وقد لحق الفرع منها حذف صوت أو أكثر؛ ومن أمثلته ما حذف من آخرها الصامت الأخير وأطيل فيها الصائت الذي قبله، مثل:

الحصب، والحصى. والشجن، والشّجى: بمعنى: الحزن.

أقهم عن الطعام، أقهى: أي: أمسك.

ومنه أيضاً الألفاظ التي أصابها البلى كما يقولون، مثل ⁽³⁾:

سوف أفعل، سو أفعل، سف أفعل، سأفعل: للدلالة على الاستقبال.

أيمن الله، أيم الله، أم الله، مُن الله، مُ الله: للدلالة على القسم.

2. حذف الصوائت وتقصيرها:

عند الوقف أو ظهور بعض المقاطع المستثقلة في السلسلة الكلامية، تسعى العربية إلى التخلّص من تلك المستثقلات عن طريق التصرّف في الصّوائت بنوعها الطويلة والقصيرة، وذلك يكون إمّا بحذف الصّائت كلياً وهو ما يسمّى بالإسكان أو السكون، أي عدم الحركة، وإنتاج

⁽¹⁾ فقه العربية المقارن، ص: 116.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب، ص: 614/4.

⁽³⁾ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 141.

الحركة (الصّائت) يحتاج إلى جهد أيضاً. ولا شكّ أنّ أداء الكلام بكامل فائدته مع الاختصار في الجهد بحذف بعض الحركات أولى وأخفّ. أو يكون التخفيف بتقصير الصّائت فقط بنسبة معيّنة دون حذفه، وهذا له دوره في إعادة التّوازن والانسياب للسّلسلة الكلامية.

ويُردّ هذا الحذف أو التّقصير إلى ما يميّز به نظام اللغة العربية، إذ لا يقبل الابتداء بساكن ولا الوقوف على متحرّك، كما لا يجيز التّقاء السّواكن إلا في ظروف خاصّة، قد تطرّقا لها في حديثنا عن المقاطع، ومّا لا يقبله هذا النّظام أيضاً هو توالي أربعة مقاطع مفتوحة في الكلمة الواحدة، وينفر من توالي أربعة مقاطع متحرّكة فيما هو كالكلمة ⁽¹⁾، وهذا ما أشار إليه سيبويه بأنّه لا تتوالى أربعة أحرف متحرّكة إلّا ويكون فيها ساكن محذوف ⁽²⁾، ويتابعه المبرّد في ذلك بقوله: "واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك فيحذف. وذلك قولهم: غُلِبْتُ ونحوه، وإثما أصله غُلَابِط. وكذلك هُدَبِدْ إنّما أصله هُدَابِد، وذلك جميع بابه" ⁽³⁾.

لقد أشار الدّكتور إبراهيم أنيس إلى هذا الأمر بقوله: "إنّ اللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع السّاكنة، وهي التي تنتهي بصوت ساكن، ويقلّ فيها توالي المقاطع المتحرّكة، خصوصاً حين تشتمل على أصوات لين قصيرة" ⁽⁴⁾.

كما أكّد هذه الملاحظة الدّكتور أحمد مختار عمر إذ وجد من خلال تحليل أوزان اللغة العربية أنّ أكثر المقاطع وقوعاً هو المقطع المتوسّط المغلق (ص م ص). ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الأصوات اللغوية، ص: 134.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب، ص: 423/4.

⁽³⁾ المقتضب، ص: 205/1.

⁽⁴⁾ الأصوات اللغوية، ص: 133.

⁽⁵⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

إنَّ التَّخْلَصَ من توالي هذه المقاطع المفتوحة هو من قبيل المخالفة لكرهية توالي الأمثال أيضاً، ولكنها تتجاوز الصَّوت المفرد إلى المقطع على اختلاف كمِّياته.⁽¹⁾

1.2. حذف الصوائت:

من وسائل التخلُّص من الثقل وإعادة الانسجام للسلسلة الكلامية كما قلنا، حذف الصَّائت أو الإسكان الذي يؤدِّي إلى تقليل المقاطع، وبالتالي إلى الاقتصاد في الجهد المبذول، والاختصار في زمن نطق الكلمة.⁽²⁾

من صور تتابع المقاطع المفتوحة الفعل المسند لضمائر الرِّفع المتحركة، والتي تخلَّصت منها العربية تخلصاً مطَّرداً، وذلك بحذف الصَّائت من لام الفعل في مثل قولك: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتُمَا، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَن. ويذهب أكثر القدماء إلى أن علّة هذا الحذف هو كراهة توالي أربع صوائت (حركات)، غير أنَّهم نقلوا عن ابن مالك أنَّها للفرق بين الفاعل والمفعول في الفعل المسند إلى الضَّمير (نا) نحو أَكْرَمْنَا، وأَكْرَمْنَا، ثمَّ طرد الباب على وتيرة واحدة.

كما يوجد حذف آخر، وهو غير لازم، لأنَّه يتعلق بحذف العلامة الإعرابية لغير ضرورة، كالذي ورد في قراءة أبي عمرو بن العلاء من إسكان لامات بعض الأفعال والأسماء، مثل: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾⁽³⁾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾⁽⁵⁾، وقد ذهب النحاة إلى أنَّ أبا عمرو كان يختلس ولم يسكِّن سكوناً تاماً، واختصَّ هذا بالرفع والجرِّ دون الفتح لأنَّه أخفَّ عليهم⁽⁶⁾،

⁽¹⁾ ينظر: طلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 256.

⁽²⁾ ينظر: نفسه، ص: 256.

⁽³⁾ الآية 67 من البقرة.

⁽⁴⁾ الآية 109 من الأنعام.

⁽⁵⁾ الآية 54 من البقرة.

عليهم⁽¹⁾، غير أنّ هذا لا ينفي الاقتصاد في الجهد، كما فيه إشارة إلى أنّ العربية كانت تهمّل الإعراب أحياناً⁽²⁾.

ومن صور الحذف كذلك، ما يسببه الوقف من تفرّغ الصّامت الأخير من الصّوائت الثلاثة، والوقوف عليه، لأنّ الوقف في الغالب يطلب الاستراحة، وحذف الصّائت أبلغ في تحصيل الرّاحة⁽³⁾.

كما يحذف عند الوقف مع هذه الصّوائت الثلاثة تنوين المرفوع والمجرور، أمّا تنوين الفتح فيبدل ألفاً مثل: قرأت كتاباً، وكذلك يحذف ذلك التّمطيط أو الإشباع الذي يلحق الضّمة والكسرة ويسمى في اصطلاح القراء بصلة هاء الضّمير وميم الجمع⁽⁴⁾، ويعود سبب هذا الإشباع إلى تطويل المقطع الأخير إذا كان الذي قبله قصيراً كراهية الجمع بين مقطعين قصيرين، فقالوا مثلاً: ضربوه زيد، وعندهو رجل، وجاءني غلامهو، ومررت بهو، ومررت بهي، ونزلت بدارهي⁽⁵⁾، بدارهي⁽⁵⁾، وكذلك مع ميم الجمع في نحو قولهم: عليكمو، وأنتمو ذاهبون.

يسمّى هذا العمل في الدّراسات الصّوتية الحديثة **بالمخالفة الكميّة**، التي تكره اجتماع مقطعين قصيرين فتعمل على تطويل الثاني، وتكره تتابع مقطعين طويلين فتمنع ذلك الإشباع إذا

(1) ينظر: الكتاب، ص: 4 / 317 والخصائص: ص: 340/2.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث، ص: 315/1.

(3) الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 45.

(4) ينظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 49.

(5) ينظر: الكتاب، ص: 4 / 310.

كان الأول من النوع الطويل، ومثال ذلك الآيتان: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾⁽¹⁾، و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوه﴾⁽²⁾.

ويظهر أنّ العرب استعانت بالمخالفة الكميّة بين المقاطع تيسيراً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول، والذي يبلغ ذروته مع الوقف حين ينقص عدد المقاطع، وسنوضّحه ببعض الأمثلة كالآتي:

في الوصل	في الوقف
بهي	به
ب/هي: مقطعان: ص م + ص م م	به: مقطع واحد (ص م ص)
أَنْتُمْ	أَنْتُمْ
أَنْ/ت/مو: ثلاثة مقاطع: ص م + ص م + ص م م.	أَنْ/تُمْ: مقطعان: ص م + ص م ص
خُذُوهُ	خُذُوهُ
خُ/ذو/ه: ثلاثة مقاطع: ص م + ص م + ص م.	خُ/ذوه: مقطعان: ص م + ص م م ص

ومن ذلك مثلاً ما جاء على وزن: فعولان، ويتفاعل ويتفعّل التي يحتوي كل منها على خمسة مقاطع وتنقص في الوقف إلى أربعة بعد حذف الصّائت.⁽¹⁾

⁽¹⁾ الآية 106 من الإسراء.

⁽²⁾ الآية 30 من الحاقة.

ما يلاحظ أنّ الوقف يتسبّب في تقليل عدد المقاطع وطرح بعض الأصوات لتحقيق الاقتصاد في الجهد المبذول، والاستراحة للاستئناف في إنتاج الكلام من جديد.

ممّا يمكن حذفه عند الوقف ياءات الزوائد، وهي في اصطلاح القراء "عبارة عن الياء المتطرّفة المحذوفة رسماً للتخفيف لفظاً"⁽²⁾، والتي في الوقف تحذف كاملة، في مثل: الداع، والمهتد، ونبغ، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾⁽⁴⁾، وفي الوصل قد تقصر هذه الياءات إلى الكسرة لتوصل بما بعدها، وقد تحذف كاملة، وهذا الاختلاف يرجع لتنوّع القراءات القرآنية.

⁽¹⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 307.

⁽²⁾ الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 53.

⁽³⁾ الآية 46 من هود.

⁽⁴⁾ الآية 64 من الكهف.

2.2 تقصير الصوائت:

التقصير له مظاهر كثيرة منها ما يسمّى بالرّوم، وهو من وجوه الوقف ويعرف بأنّه "تضعيف الصّوت بالحركة (الصّائت) حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه" ⁽¹⁾، أو هو: "النطق ببعض الحركة" ⁽²⁾، وقيل هو: "الإتيان بأقلّ الحركة (الصائت) وقفاً، وقدّره بعضهم بثلاثها" ⁽³⁾، ولكنّ الأكيد أنّ الثّابت في الرّوم من الصّائت أقلّ من الذّاهب، ولا يكون على قول القراء في فتح ولا نصب، وذلك "لأنّ الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرهما لأنّها لا تقبل التّبعيض كما يقبله الكسر والضّمّ بما فيهما من الثقل" ⁽⁴⁾.

من صور التّقصير أيضاً الاختلاس، وهو "الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السّامع أنّ الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن" ⁽⁵⁾. وقيل هو النطق بثلاثي الحركة (الصّائت)، والمتفق عليه أنّ الاختلاس متعلّق بالوصل، وأنّ الثّابت فيه من الصّائت أكثر من الذّاهب ⁽⁶⁾.

ومن أمثلة التّقصير المطرّد تقصير المقطع الطّويل المغلق (ص م م ص)، وهو من المقاطع المستقلة التي كلّما ظهرت داخل السيّاق عملت العربية على التخلّص منها بتقصير الصّائت الطّويل الذي يمثّل قمة المقطع، لتحصل على مقطع متوسّط مغلق (ص م ص)، ومن أمثله ⁽¹⁾:

⁽¹⁾ التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2005 م، ص: 59.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر، ص: 93/2.

⁽³⁾ الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 46.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر، ص: 96/2.

⁽⁵⁾ الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص: 31.

⁽⁶⁾ نفسه، ص: 46.

* الجزم أو الأمر في مثل: لم يخاف < لم يخف. لم يبيع < لم يبع. لم يقوم < لم يقم.

خاف < خف. بيع < بع - قوم < قم

* اتصال تاء التأنيث بمعتل الآخر، مثل: رمت < رمّت. ساعات < سعت.

دعات < دعت.

* اتصال نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بالأفعال الخمسة المسندة للضمائر (أنتم، هم،

أنت)، مثل: لتسألون < لتسألن. ليسألون < ليسألن. لتسألين < لتسألين.

* ظهور هذا المقطع بعد الإقفال أو الحذف الذي طرأ للتخلص من توالي المقاطع

المفتوحة، مثل: أرادْتُ أرادْتُ أردْتُ - قَوْلْتُ قَوْلْتُ قُلْتُ - بَيَعْتُ بَيَعْتُ بَعْتُ.

* التقاء صائتين طويلين داخل السياق وهو تعاقب لا تستسيغه العربية فتعمل على

التخلص منه بإبدال الثاني منهما نصف صائت، فيظهر إثره مقطع طويل مغلق وهو أيضاً مقطع

مستقل تتخلص منه العربية بتقصير صائته الطويل. ومن أمثلة هذا العمل:

- إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المعتلة الناقصة التي لامها ألف، نحو:

رأوا < رأوا. يرون < يرون. يرون < يرون.

دعوا < دعوا. ينسبون < ينسبون. ينسبون < ينسبون.

- إضافة واو الجماعة إلى الأفعال المضارعة المعتلة الناقصة التي لامها ياء، نحو:

يمشون < يمشون. يمشون < يمشون.

(1) ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 291-292، وطلب الحفة في الاستعمال العربي، ص:

251-252، ومبادئ اللسانيات، ص: 115.

يكون < يَكُون < يَكُون < يكون.

ونلاحظ إضافة إلى ما حدث من إبدال وتقصير، قد تمّ قلب الكسرة ضمة لتماثل نصف الصائت (و)⁽¹⁾، لتحقيق الانسجام وتخفيف النطق.

* إذا كان الصائت الطويل آخر الكلمة وهمزة الوصل في بداية الكلمة الموالية، فعند وصل الكلام تسقط الهمزة ويُقصر الصائت ليتمكن من النطق بالسّاكن بعده مشكلاً معه مقطعاً من النوع المتوسط المغلق، صامته الأول نهاية الكلمة الأولى ونهايته بداية الكلمة الموالية، ومثاله:

رمى الرّجل - غلاما الرّجل - يقضي الحقّ - لم تضربي ابنك - قاضي البلدة - يغزو القوم - لم يضربوا الآن⁽²⁾.

غير أنّ هذا التقصير الأخير مقتصرٌ على المواطن التي لم يقع بها التباس، أمّا إذا خيف اللبس فإنّهم يستعملون القلب في مثل: رميا، وغزوا، يقول ابن يعيش: "فقلّبوا ولم يحدّفوا لئلاّ يلتبس الاثنان بالواحد، فكان احتمال ثقل ردّها إلى الأصل أسهل من اللبس"⁽³⁾. كذلك فعلوا في تشنية المؤنّث المختوم بالألف المقصورة فقالوا حليان وذفريان، فلو حذفوا وقالوا: حبلان وذفران لالتبس بما ليس للتأنيث⁽⁴⁾، وكذلك قولهم: "احشّوا القوم، ورّموا الرّجل، واخشّ الرّجل، فإنّهم لو حذفوا، لالتبس الواحد بالجميع، والأنثى بالذكور"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 292.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب، ص: 270/4، وطلب الخفة في الاستعمال العربي، ص: 252.

⁽³⁾ شرح المفصل، ص: 123/9، وينظر: الكتاب، ص: 270/4.

⁽⁴⁾ ينظر: شرح المفصل، ص: 123/9.

⁽⁵⁾ الكتاب، ص: 271/4.

عموماً فقد توجد قرائن سياقية تزيل غموض المعنى الذي يسببه الاقتصاد، ومن ذلك مثلاً ما ذكره الدكتور تمام حسانفي الفرق بين الجملتين⁽¹⁾:

أُذْكَرَ اللهُ و أُذْكَرِيَ اللهُ

هو أنّ النّبر في الجملة الأولى يكون على مقطع همزة الوصل (ص م ص)، وفي الثانية وصلاً يكون على المقطع القصير (ك)، "فيكون النّبر هنا ذا وظيفة تشبه وظيفة حركة الدّليل على المحذوف في تسعون حيث تدلّ الفتحة على ألف (سعى) المحذوفة"⁽²⁾.

إضافةً إلى ما سبق نشير إلى أنّ تقصير الصّوائت قد استعمل استعمالاً نحويّاً، إذ إنّته صار يمثّل علامةً إعرابيةً على جزم الأفعال المضارعة الناقصة في مثل قولنا⁽³⁾:

لم يرم ، ولم يغز ، ولم ير.

هذه بعض مظاهر الحذف والتقصير التي ظهرت على ألسنة الناطقين عند تحقيقهم للغة على مستوى الكلام، حيث يستعان بهما متى أمّن اللبس وتحقّق التواصل - إضافة إلى الإجراءات التوازنية المطردة الأخرى- في التخلص من بعض أعباء الكلام ، ودفع التنافر الواقع بين الأصوات أثناء مسيرتها في التيار الكلامي، والتعنّرات النطقية التي تعترض آلة النطق في إنتاجها للأصوات داخل التشكيل.

⁽¹⁾ اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 308.

⁽²⁾ نفسه، ص: 308.

⁽³⁾ ينظر: في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 293.

3. الزيادة:

الزيادة في اللغة: النمو، وكذلك الزيادة والزودة خلاف النقصان، وزاد الشيء يزيد زيداً وزيادة، ومزيداً، والزيد الزيادة وزدته أنا زيادة جعلت فيه الزيادة واستزدته طلبت منه الزيادة واستزاده: أي استقصره¹.

أما الزيادة في الاصطلاح : فهي كل ما يلحق الكلمة من إضافات (سوابق prefixes، أو لواحق suffixes، أو دواخل infixes) تؤدي إلى تغير المعنى، وهنا يتم التمييز بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة، فالسوابق مثل حروف المضارعة في اللغة العربية والمجموعة في الكلمة (أنيت) واللواحق مثل علامة التثنية (عالمين، عالمان)، والجمع (عالمون، عالمين)، والدواخل مثل: ألف التكسير (رجال)، وتاء الافتعال في (التزام)².

فهي كل ما زاد على بنية الكلمة، أو المادة الأساس في أصل وضع الكلمة بعد زيادة.

وقد عرّف ابن جني الزائد بأنه " ما لم يكن فاء، ولا عينا، ولا لا ما³.

وقال ابن يعيش في معنى الزيادة ووظيفتها : " معنى الزيادة إلحاق كلمة ما ليس منها، وذلك لإفادة معنى، أو لضرب من التوسع في اللغة⁴.

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة (زاد)، ص 455.

² د. محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، كلية التربية، جامعة قناة السويس، دار غريب، 2001م، ص 161.

³ أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، الجزء الأول، بيروت لبنان، ص 11.

⁴ ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، المكتبة العربية بحلب ط3، 1997، ص 101.

والزيادة تتحقق بشيئين "إما زيادة حرف أو زيادة حركة فإذا قلت (ضارب) فقد زدت حرف على الأصل هو الألف، وإذا قلت (مكرم) فقد زدت حرفاً على الأصل وهو الميم، وإذا قلت (مضروب) فقد زدت حرفين على الأصل وهما الميم والواو.

فأما زيادة الحركة فكل ساكن حركته فقد زدت في هـ حركة لم تكن في أصله تقول في نهر نَهْرٌ وصَخْرٌ صَخِرَ.¹

ومن أسباب الزيادة: أنها قد تكون الزيادة لمعنى، أو تكون للإلحاق، أو تكون للمد، أو تكون من أصل الوضع.

أولاً: الزيادة للإلحاق

الإلحاق: عرّفه محمد محي الدين بأنه: "جعل كلمة مثل أخرى، بسبب زيادة حرف آخر أو أكثر لتصير الكلمة المزيد فيها مساوية للملحق بها في عدد الحروف والحركات المعنية والسكنات، في التكسير والتصغير، وغيرهما من الأحكام.²

ومن أمثلة هذا النوع: **كوثر وصيرف** فالواو والياء فيهما زائدتان لأنهم من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بـ**جعفر وسلهب**، وكذلك **جدول الواو** فيه ائدة ملحقة بـ**جعفر**، ومن ذلك **سَمِيْع** الياء فيه زائدة ملحقة بـ**فرزدق** ومثاله **فَعِيلٌ** وكذلك **فَدَوُكْس**. وهذا أكثر من أن يَضْبَطَ، وإنما يَنْكُرُ منه ومن نظائره ما يدعو القياس إليه³...

¹ ينظر: عمر بن ثابت الثماني، شرح التصريف، تح: إبراهيم سليمان النعيمي مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، ص 211-212.

² محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، المكتبة العصرية صيدا بيروت. 1995، ص 37.

³ ينظر: ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، ص: 45.

ثانيا الزيادة بسبب المد: الزيادة بسبب المد لا تضيف معنى ذا قيمة مغايرة أو إضافة قوة زائدة، أو تغيير وجه الكلام من شيء لشيء غير هـ مثل: ضارب من ضرب حيث أفادت معنى جديداً وهو الضرب.

وقد بيّنه ابن جني في قوله: " ومنه ما يكون للمد، يعني الواو في عجوز وعمود، والياء في جريب، وقضيب والألف في كتاب وسراج، لم يُردّ بهذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها؛ ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد في كلامهم، ليكون المد عوضاً من شيء قد حذفه، أو للين الصوت فيه... وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم؛ لأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع، فمن ههنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام¹.

وكذلك "لما للنغم الصوتي من أثر في تسهيل النطق والخروج بالكلام السهل الممكن إذا تطلب ذلك زيادة أو نقصاناً، وهذا النوع من الزيادة الغرض منه المد وتطويع الكلام لتيسير عملية النطق وفقاً لمتطلبات الصوت الخارج المنتج للكلام وذلك كثيراً في الذكر الحكيم، نحو قوله تعالى: ﴿الْم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ سورة البقرة الآية 1. هكذا تقرأ الآية الأولى: ألف لام ميم، ولكن بدفع صوتي هائل ينتهي معه الصوت لأقصى حد ست حركات في لام ميم، وذلك الصوت الجهور العالي الذي فتحت به السورة يلفت الانتباه لمعنى عظيم حيث يثير انتباه السامع.

ثالثاً: الزيادة للمعنى: من أوسع الزيادات وأكثرها استعمالاً في اللغة، ولا تجد لفظاً مجرداً إلا وله مزيد، والزيادة لمعنى ضربها واسع باتساع اللغة، لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية واسعة المجال، ولأجل التنوع المعنوي والوظيفي، لا بد من تغيير الجذر المعجمي، والأصل الأول

¹ ينظر: ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، ص: 45.

لاستخدام الكلمة وتغييره حتماً لأجل ذلك التنوع الاشتقاقي والتصريفى وهذا التنوع والزيادة لأجله يتغير بها النمط الصوتي، ويتبع ذلك تغير ربما ضبط الكلمة وزناً وإعادة إنتاج الصوت وطريقة نطقه وتحويل النبر فيه وفقاً للمتغيرات التي تحدث.

ومن الزيادة للمعنى: التنوين الذي دخل الكلام علامة للخفة والتمكن في الأسماء في نحو (زيدٌ، وزيداً، وزيدٍ)، ومنها: حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين، مثل قولك: زيدٌ يقرأ، إذ يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنه في حال قراءة، ويصلح أن يراد به أنه سيقراً فيما يستقبل، ومنها: ألف (أنا) إنما زيدت لبيان حركة النون، ومنها: ألف الندبة، إنما زيدت لمدّ الصوت وإظهار التفجع على المندوب، فهذه المعاني التي وجدت بوجود هذه الزيادات تزول بزوالها، إلا أنّ الندبة قد تكون بغير ألف، نحو: وازيد¹.

وتقع الزيادة للمعنى في عشرة أحرف مجموعة في قولهم (سألتمونيها) وذلك لأن حروف سألتمونيها من أسهل الحروف وألينها زيادة للصوت.

رابعا: الزيادة من أصل الوضع: هو الذي يلحق الكلام ولا يتكلم به إلا بزائد؛ لأنه وضع على المعنى الذي أرادوا بهذه الهيئة، مثل: (افتقر) ونحوه؛ فالماضي من هذا اللفظ جاء على صيغة افتعل ولم يُنطق المجرد منه، كأنهم قالوا **فَقُرْتُ** وإن لم يجيئوا به..، وكانت الزيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله. كذلك (اشتدّ) لم ينطق به بلا زيادة، لم يقولوا شدّ في هذا المعنى، كأنهم قالوا **شَدُّدْتُ** وإن لم يجيئوا به، وكما استغنوا (باحمار) عن حَمَرَ، واستغنوا (بارتفع) عن رَفَعَ، وغير ذلك.... فهذا ونحوه مما لم ينطق به إلا بزيادة؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم²، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، كاستعمالهم (ملايح) جمع لمحة، والقياس يكون جمع ملمحة، ومُحماء جمع سَمَح، والقياس

¹ ينظر: ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، ص: 46.

² ينظر: نفسه، ص: 46، 47.

يقتضي أن يكون جمع سميح، ومشابه جمع شبه، والقياس يقتضي أن يكون جمع مشبه، إلا أنهم استغنوا بسمح عن سميح، وبلمحة عن ملمحة، وبشبهه عن مشبه حتى صار المستغنى عنه مسقطاً¹.

الزيادة والتغيرات الصوتية: يؤدي أي تغير صوتي إلى تغيرات أخرى ، فإذا طرأ تغير بالزيادة على أي صيغة ستحصل في بنيتها وأصواتها تغيرات صوتية، ويعود السبب إلى ما نسميه بالمؤثرات الخارجية ومن ذلك أننا إذا أدخلنا الهمزة (أ) على الفعل (سمع) يصبح (أسمع)، وفي هذه الحالة تحذف حركة فاء الفعل كما يحدث لإعلال بالقلب.

والأمثلة على هذا النوع من المتغيرات كثيرة منها ما ينجم عن دخول اللواحق كحروف المضارعة، فعند دخوله على الفعل مثل (قال، يقول) يؤدي إلى حذف حركة فاء الفعل، وقلب حركة لامه ضمة.²

وقد وضع المحدثون هذه التغيرات الصوتية- الإبدال والإعلال، والإدغام والإمالة....- التي تصيب الأصوات اللغوية داخل التشكيل واتسمت بالاطراد تحت مسمى القوانين الصوتية: المماثلة وما يدخل تحتها من إدغام وتقريب وبعث الانسجام بين الأصوات. والمخالفة لدفع التقارب المستثقل بين الأصوات. والجامع بين تلك القوانين الصوتية أنها إجراءات توازنية يلجأ لها لتيسير النطق، وتحقيق الكلام ببذل أقل جهد ممكن.

¹ ينظر: ابن جني، المنصف شرح لكتاب التصريف، ص: 47.

² صلاح الدين سعيد حسين، التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي، المقطع، الكلمة، الجملة، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، 2009م.

المحاضرة العاشرة

قوانين التغيرات الصوتية (1)

المماثلة الصوتية:

إنّ الأصوات اللغوية في تتابعها في السلسلة الكلامية لا تبقى محافظة على كل مكوناتها الإفرادية؛ وذلك للتضارب القائم بين بعضها في السلسلة الكلامية ⁽¹⁾، كتوالي المثليين والمتقاربين والمتعارضين ⁽²⁾، حيث تتسبب في إثقال العملية النطقية، فيتدخل جهاز النطق على مستوى المخارج والصفات لبعث التوافق والانسجام عن طريق إجراء بعض التعديلات التي تختلف باختلاف الإشكال الصوتي الذي أُلِّم بالصيغة، فيُقَرَّب صوتٌ ويُعَدَّ صوتٌ ويُحَذَفُ آخر، وتُلبس صفة وتُخلع أخرى، حتّى تزول التصدّعات الصوتية ويبعث التوافق بين الأصوات في مجاميعها تخفيفاً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول ⁽³⁾.

وتسمى هذه الظواهر التي تستعين بها اللغة في معالجة أنواع التصدّعات التي تحلّ بأصوات التركيب بالظواهر التوازنية ⁽⁴⁾، والتي تعرف في درسنا العربي بالإدغام والإبدال والإعلال والقلب والحذف والزيادة...، ويندرج جل هذه الظواهر في الدرس اللساني الحديث في قانوني المماثلة والمخالفة اللذين يعملان على إعادة التوافق والانسجام لعناصر النظام الصوتي المستقلة والمتنافرة.

¹ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 46-47.

² ينظر: البيان في روائع القرآن، ص: 77/2.

³ ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مخطوط رسالة مقدمة لنيل

درجة دكتوراه الدولة في اللغة، الطالب مهدي بوروبة، السنة الجامعية 2002/2001م، ص: 161.

⁴ ينظر: نفسه، ص: 164.

أ/ المماثلة الصوتية:

نقصد بالمماثلة الصوتية ما استقرّ في الدّراسات اللسانية الحديثة أو ما يكاد يجمع عليه الدّارسون المحدثون على أنّها شاملة "لكلّ تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما كان مبلغه"⁽¹⁾، فعرفها دانيال جونز بأنّها: "عملية إحلال صوت محلّ صوت آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة، ويمكنها أن تتّسع لتشمل تفاعل صوتين متوالين ينتج عنهما صوت واحد مختلف عنهما"⁽²⁾، وهي في نظر بعضهم تلك "التّعديلات التّكيفية للصّوت حين مجاورته لأصوات أخرى"⁽³⁾، ويرى آخرون أنّها "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"⁽⁴⁾.

فالمماثلة بهذا المفهوم "تستغرق كلّ التّقلّبات الصوتية التي تتّجه في معرض استقرارها صوب التقارب والتّماثل"⁽⁵⁾. وهي تستوعب بهذا المفهوم ظواهر الإبدال والإعلال والإدغام لأنّها تعمل على التقريب بين الأصوات صوامت وصوائت كما تصوّره القدماء أمثال سيبويه وابن جني، فقد أطلق الأول مصطلح الإدغام والتقريب على إشمام الصّاد صوت الزّاي في (صدر)

¹ أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي - أبو عمرو بن العلاء - د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص: 235.

² مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي - اتحاد الكتاب العرب - (دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 - 2005م وينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 30.

³ دراسة الصوت اللغوي، ص: 378.

⁴ نفسه، ص: 378 وينظر: مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه (مقال) و ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185 .

⁵ ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 185.

وعلى إمالة صوت الفتحة نحو الكسرة كما في قولك: (عابِد وعالم، ومساجِد ومفاتيح)
والإعلال في نحو: (ميزان وميعاد)⁽¹⁾.

وللمماثلة اصطلاحات تختلف باختلاف اتجاه التأثير ودرجته واتصال المؤثر والمتأثر أو انفصالهما، فإن تأثر الثاني بالأول فهي ماثلة مقبلة أو تقدمية، وإن تأثر الأول بالثاني فهي ماثلة مدبرة أو رجعية عكس ما حدث في النوع الأول. أما درجة التأثير فإن كانت المماثلة تامة بين الصوتين فالتأثر (كلي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصوت فقط فالتأثر (جزئي). وكذلك تنقسم المماثلة إلى قسمين بحسب اتصال الصوتين المتماثلين أو انفصالهما⁽²⁾.

المماثلة المقبلة (التقدمية):

من نماذج المماثلة المقبلة التي لجأت لها العربية لدرء التنافر والثقل الواقع بسبب الصفات الضدية، وبعث التوافق والانسجام والتقليل من الجهد:

تتأثر تاء الافتعال بالصاد أو بالضاد أو بالزاي قبلها فتقلب طاءً في الحالتين الأوليين، ودالاً في الحالة الأخرى، مثل: اصطبغ، اضطرب، اضطجع، اضطرب، ازدجر، اظلم الأصل فيها على التوالي: اصتبغ، اصتبر، اضتجع، اضطرب، ازتجر، اظلم⁽³⁾.

وبتتبع هذا التطور سواء كان مفترضاً أو حقيقياً، وُجد أنّ تاء الافتعال تأثرت بفائه فاكتملت صفة الفاء في الأبنية المستعملة، وهي مبينة في الجدول التالي⁽⁴⁾:

¹ ينظر: الكتاب، ص: 335/4..

² ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 146-147 و التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 31

³ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 35.

⁴ ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 197.

الأصل الثلاثي	الميزان	الصيغة الأصلية المطابقة للميزان	المركب الصوتي المشكل أو المتصدع	الصوت البديل	الصيغة المتحول إليها
صبغ	افتعل	اصتبغ	ص/ت	ط	اصطبغ
صبر	=	اصتبر	ص/ت	ط	اصطبر
ضجع	=	اضتجع	ض/ت	ط	اضطجع
ضرب	=	اضرب	ض/ت	ط	اضطرب
زجر	=	ازتجر	ز/ت	د	ازدجر
ظلم	=	اظلم	ظ/ت	ط	اظلم

وهذا العمل السابق يدخل ضمن التأثير المقبل الجزئي في حالة الاتصال، وقد يكون التأثير كلياً، ومن أمثله⁽¹⁾:

قلب تاء الافتعال دالاً أو طاءً متأثراً بالدال أو الطاء قبلها مثل: ادرك، ادّهن، اطلب، اطرّد، إذ الأصل فيها على التوالي: ادترك، ادتهن، اطلب، اطلع، اطرّد.

قلب تاء الافتعال ذالاً أو ضاداً متأثراً بالذال أو بالصاد أو بالضاد قبلها، مثل: اذكر، اضجع، اصبر، فالأصل فيها: اذكر، اضجع، اصبر. وفي هذه الأمثلة غيّر الصوت المتأثر

¹ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه، ص: 33.

مخرجه إضافة إلى صفته ليتناسب مع الصوت المؤثر، وفي هذا العمل مبالغة في تيسير النطق والعمل من جهة واحدة، وهذا تماشياً مع مبدأ إيثار الأخفّ الذي يعمل على ترك الأقل خفّة إلى الأكثر خفّة ما لم يؤدي إلى عيب في الكلام ⁽¹⁾. ويسمى بعض الباحثين هذا التقريب بـ (المماثلة التامة) ⁽²⁾.

ومن نماذج الأبنية التي تتجسّد بها المماثلة المقبلة: سيّد، وصيّت، وميّت، وأيّام، وديّار، وقيّام، والبناء التقديري لهذه الألفاظ — كما يملّيه نظام الصياغة العربية — كما يلي: سيّود، صيوّت، ميوّت، أيّوام، وديّوار، وقيّوام ⁽³⁾.

المماثلة المدبرة (الرجعية):

من صور التماثل الرّجعي أو المدبر في حالة الاتصال، ما أورده سيبويه من أنّ بعض العرب يضارعون الصاد بالزاي عند مجاورتها للدال مجاورّة مباشرة في نحو مصدر، وأصدر، والتصدير ⁽⁴⁾. إذ يشربونها قليلاً من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرّخاوة والصغير، ليصير المنطوق زائاً مفخّمة.

ومن صور المماثلة المدبرة الجزئية ما يحدث للنون الساكنة إذا تلتها الباء، حيث تقلب إلى صوت من مخرج الباء وهو الميم، في نحو: شنباء وعنبر ومنبر ⁽⁵⁾. ويعدّ بعض المحدثين هذا النوع

¹ ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 206.

² ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص: 231.

³ الكتاب، ص: 365/4.

⁴ ينظر: الكتاب، ص: 608/4.

⁵ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 46 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217.

من التقريب بالمماثلة المخرجة؛ لأنّ النون تدع مخرجها في اللثة وتنتقل إلى مخرج الباء لتصبح ميماً في مثل انبعث وانبرى اللتين تنطقان امبعث وامبرى⁽¹⁾.

ومن أمثلة التماثل المدبر التام، ما يصيب الواو والياء، إذ يتمّ قلبهما تاء عند وقوعهما فاء في (افتعل). وذلك نحو قولهم: **مَتَّقِدْ، وَمَتَّعِدْ، وَاتَّعِدْ، وَاتَّقِدْ، وَاتَّرِنْ، وَتَزِنْ** ، وأصول هذه الألفاظ كما يقرّرها نظام الصياغة في العربية هي: **موتَقِدْ، وموتَعِدْ، واوتَعِدْ، واوتَقِدْ، واوترِنْ، يوترِنْ**⁽²⁾. وكذلك مع الياء في قولهم: **اتَّبَسْ، يَتَّبَسْ فهو متَّبَسٌ، واتَّسَرِ يَتَّسِرْ، فهو متَّسِرٌ، والبناء التقديري لهذه الكلمات هو: ايتَّبَسْ، ييتَّبَسْ، فهو ميتَّبَسٌ، وايتَّسِرِ ييتَّسِرْ، فهو ميتَّسِرٌ**⁽³⁾.

ويردّ النحاة هذا التحوّل الذي يصيب الصوتين لاستثقالهما في ذينك الموضعين لكثرة ما يعتريهما من تقلبات نتيجة تغير ما قبلهما، لهذا أبدلهما بعض العرب صوتاً أجلد منهما لا يزول بتأثير ما سبقه، وكان ذلك أخفّ عليهم⁽⁴⁾.

ومن أمثله أيضاً ما يحدث لتاء (تفعّل وتفاعّل) عند إسنادها إلى المضارع، تتأثر بالفاء بعدها إذا كانت صوتاً صغيراً أو أسنانياً، ثم يلحق الماضي بالمضارع قياساً عليه، نحو قولهم⁽⁵⁾:

يتطهّر < يتطهّر < يطهّر. طهّر
يتسمّع < يتسمّع < يسمّع. اسمّع

¹ دراسة الصوت اللغوي، ص: 326 و ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 217. .

² ينظر: الكتاب، ص: 478/4.

³ ينظر: نفسه، ص: 482/4 و ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 221.

⁴ ينظر: نفسه، ص: 478/4.

⁵ التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 39 وينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 224.

يتدارأ < يتدارأ < يدأرأ. ادأرأ

يتثاقل < يتثاقل < يتثاقل. اثثاقل

يتذكّر < يتذكّر < يدكّر. ادكّر

يتدارك < يتدارك < يدأرك. ادأرك

ويلاحظ أنّهم ألحقوا صيغة الماضي ليشملها الإدغام قياساً على ما وقع في المضارع، مع إضافة همزة الوصل للتخلص من البدء بالسّاكن.

ومن أشكال التماثل المدبر التام أيضاً ما يحدث للام التعريف، إذ تتأثر بما يليها، "من أصوات الصغير والأسنان والأصوات المائعة (الراء واللام والنون)، وهي ما تسمى عند اللغويين العرب بالحروف الشمسية، فتدغم فيها"⁽¹⁾، وهي مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت:

طب ثم صل رحما تفض ضف ذا نعم دع سوء ظن زر شريفا للكرم⁽²⁾

وهناك نوع آخر من المماثلة الصوتية، يتم على مراحل، ويتبادل فيه الصوتان المتماسان التأثير في الاتجاهين إقبالاً وإدباراً، ومن أمثلته ما يحدث لتاء الافعال من ا ذكر إذ تؤثر فيها الدال فتقلبها دالاً، فتصير: اذكر، وهذا من نوع التأثير المقبل الجزئي في حال اتصال. ثم تؤثر الدال في الدال، فتقلبها دالاً: اذكر، وهذا من نوع التأثير المدبر الكلي في حال الاتصال"⁽³⁾.

¹ نفسه، ص: 40.

² نفسه، ص: 41.

³ نفسه، ص: 49.

وهذه أمثلة تجسد التأثير المتبادل على شاكلة المثال السابق، مجموعة على وزن (افتعل)
وما اشتق منه، وموضحة في الجدول التالي⁽¹⁾:

الفاعل	البناء التقديري	التمثيل المقبل التام	التمثيل المدبر التام
ثرد	اثررد	اثررد	اثررد
ثغر	اثرغر	اثرغر	اثرغر
ذخر	اذتخر	اذّخر	اذّخر
ظلم	اظلم / اظلم	اظلم	اظلم
ظعن	اظعن / اظعن	اظعن	اظعن
ظنّ	اظنّ / اظنّ	اظنّ	اظنّ
ضجر	اضجر	اضجر	اطجر

أ/ المماثلة بين الصّوائت:

من المستثقلات التي عملت اللغة على تماثلها تتابع صائتي الضمّ والكسر، فقد ورد في تعليق سيبويه على قولهم: (لم يُحرم من فُصدَ له)، وقول أبي النجم: (لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصر)، أنّهم: « كرهوا في (عُصِر) الكسرة بعد الضمّة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع.

¹ ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 226-227.

ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكروها أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال»⁽¹⁾.

ولم تقتصر المماثلة على تقريب الضم من الكسر أو العكس، بل توسّعت لتشمل التقريب بين الفتح والضمّ أو الفتح والكسر، على الرّغم من خفّة الأول وسهولة الجمع بينه وبين مجاورته، وذلك أمرٌ شائع في العربية ولهجاتها⁽²⁾. وكما رأينا سابقاً استثقال العرب الجمع بين الضمّ والكسر، فأهملوا لسببه البنائين (فُعِلَ و فُعِلْ) في صياغة الأسماء، كما لم يرضوا بـ (فُعِلْ) في الأفعال إلا في الثلاثي الذي لم يسمّ فاعله⁽³⁾.

وفيما يلي بعض التتابعات التي ظهرت فيها تلك المستثقات وما يحدث بينها من تقريب يدرج ضمن مبحث المماثلة:

من أمثلة المماثلة المقابلة أو التقديمية بين الصّوائت ما يحدث لصائت الضمّ في ضمير النّصب والجرّ الغائب الذي يتأثر في كلّ مواقعه الإسنادية بصائت الكسر القصير و الطّويل قبله أو الياء، فيتحول إلى صائت الكسر استجابة لقانون المماثلة، نحو: ضَرَبْتُهُ، بِرَجْلِهِ، فِيهِ، عَلَيْهِ، بِهِنَّ، بِهِنَّ، فَتَصْبَحُ عَلَى التّوالي: ضَرَبْتُهُ، بِرَجْلِهِ، فِيهِ، عَلَيْهِ، بِهِنَّ، بِهِنَّ⁽⁴⁾.

وقد حافظت القبائل الحجازية على الأصل في نطقها، الذي قرأ به حفص عن عاصم في موضعين هما: ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا

¹ الكتاب، ص: 231/4.

² ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 231.

³ ينظر الكتاب، ص: 231/4 و الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص: 116.

⁴ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 34.

⁵ الآية 63 من الكهف.

عَهْدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴿¹﴾. وقد تطرّق سيبويه إلى هذا النوع من التأثير على أنّه كان للاستخفاف من ثقل الضمة بعد الكسرة، لأتّهما لا يلزمان حرفاً أبداً، وأنّ "الهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة" ⁽²⁾

ومن صور التّماتل المقبل أيضاً إبدال صائت الكسر القصير ضمة استجابةً لتأثير صائت الضمّ قبله وذلك في نحو قول بعض العرب: مُنْتُنْ فِي مُنْتِنِ ⁽³⁾، حيث لا يفصل بين الضم والكسر إلا ساكن، فكرهوا الجمع بينهما في بناء واحد غير الفعل.

ومن الصّور التي فيها فصل بين المتماثلين بأكثر من صامت قولهم: مُنَحْدُرُ فِي مُنَحْدِرٍ ⁽⁴⁾ حيث أبدلت كسرة الدّال ضمة تماثلاً مع ضمة الميم لكرهية الخروج من ضمّ إلى كسر كما قالوا، وقد بلغ هذا التّماتل حتى وصل عند بعضهم إلى تتابع ضمّتين بعد النون فصارت مُنَحْدُرٌ ⁽⁵⁾. وكلّ ذلك التّقريب طلباً للتّماتل، وإيثاراً للعمل من وجه واحد، وتخفيفاً للنطق واقتصاداً في الجهد.

ومن التّماتل المقبل الذي يحدث بين كلمتين والذي يسمى عند القدماء بالإتباع قلبُ كسرة اللام من لفظ الجلالة ضمة تأثراً بضمة الدّال التي قبلها من كلمة الحمد في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ⁽⁶⁾. وقد عدّ ابن جني هذا الإجراء من ضروب الإدغام أو التقريب بين الصّائتين المتخالفين، مُرجعاً هذا التّغير لكثرة الاستعمال فقال: "فلما

¹ الآية 10 من الفتح.

² الكتاب، ص: 310/4.

³ الكتاب، ص: 226/4 وينظر: الخصائص، ص: 143/2.

⁴ الكتاب، ص: 259/4.

⁵ ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

⁶ الآية 02 من الفاتحة.

اطَّرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصَّوتين الآخر وشبَّهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدئ وخبر، فصارت "الحمدُ لله" كعُنُق وطُنْب، و"الحمدُ لله" كإِبِل وإِطِل⁽¹⁾.

وقد يعدل عن الصَّائت الخفيف إلى ما هو أثقل منه طلباً للمماثلة ورفع اللسان من موضع واحد كما جاء في إبدال بعض العرب الفتحة ضمة لوجود ضمة قبلها في نحو قولهم: السُّودُّ والتي كان أصلها السُّودُّ⁽²⁾.

ومن صور التَّماتل السَّابقة ما حدث في جمع المؤنث السالم للاسم الذي على وزن **فَعْلَة** مثلث الفاء، ساكن العين، فحين يجمع تحرك عينه بما يناسب حركة الفاء قبله كما يلي:

مماثلة الضمة للضمة وذلك نحو: خُطوة، غُرْفة، ظُلْمة لتصبح بعد الجمع على التوالي: خُطُوات، غُرُفات، ظُلُمات، يقول سيبويه في ذلك: «وأما ما كان (**فَعْلَة**) فإنَّك إذا كسَّرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضمة، وذلك قولك: رُكبة ورُكبات، وغُرْفة وغُرُفات، وجُفْرة وجُفُرات....»⁽³⁾

مماثلة الكسرة للكسرة نحو: سِدْرة سِدْرات، وكِسْرة كِسْرات، يقول سيبويه: « وما كان (**فَعْلَة**) فإنَّك إذا كسَّرتَه على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة، وذلك قولك: قِرْبات وسِدْرات وكِسْرات»⁽⁴⁾.

¹ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف - عبد الحليم النجار - عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م، ص: 37/1.

² ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي ، ص: 237.

³ الكتاب، ص: 58/4.

⁴ نفسه، ص: 59/4.

مماثلة الفتحة للفتحة نحو: جَفَنَة وَجَفَنَات وَسَلَوَة وَسَلَوَات، يقول سيبويه: «وأما ما كان على

(فَعْلَة) فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك: قَصْعَة

وَقَصَعَات وَصَحْفَة وَصَحَفَات وَجَفَنَة وَجَفَنَات وَشَفْرَة وَشَفَرَات، وَجَمْرَة وَجَمَرَات»⁽¹⁾.

إنَّ غرض هذا التَّمَاثُل هو تخفيف النّطق، بتقريب الصّوائت والعمل من وجه واحد، وفي تحريك

العين أيضاً وظيفة دلالية تتمثل في الفرق بين الاسم والصّفة وهو ما ذهب إليه سيبويه⁽²⁾.

وقد تحدث مثل هذه المماثلة ولكن بدون أي مسوغ دلالي كالذي رأيناه في المثال

السّابق، وتجمع بين ضمّتين في بناء واحد على الرّغم من استثقال العرب لهما، لما يكلفانه من

جهد في إحداثهما، غير أنّ الذي جعلهم يرتضون هذه المماثلة هو التخلص من وقيفة السّكون،

لما ينجم عنها من إطالة في عملية التحقيق الإنتاجي للأصوات، وكذا العمل من وجه واحد،

ومن ذلك قولهم: السُّلْطَان في السُّلْطَان، والقُرْضَاء في القُرْضَاء⁽³⁾

أما النّوع الثّاني من التّقريب والذي يسمّى بالمماثلة المدبرة أو الرّجعية فمن صوره ما

يحدث مع حركة همزة الوصل، إذ المعروف أنّها مكسورة في الأصل، ولكنّها تتحوّل إلى الضّمّ في

أمر الثلاثي مضموم العين في المضارع، نحو: أَقْتُلْ - أُخْرِجْ، حيث تماثل كسرة همزة الوصل ضمّة

العين بعدها فتتحوّل إلى ضمّة، وهذا التّمَاثُل من النّوع المنفصل، ويقول في هذه الظّاهرة سيبويه:

« وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكروها كسرة بعدها

ضمّة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مُذُ اليوم يا فتى وهو في

هذا أجدر، لأنّه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثّاني مضموم...»⁽⁴⁾

¹ نفسه، ص: 57/4.

² ينظر: الكتاب، ص: 104/4.

³ ينظر: الخصائص، ص: 143/2.

⁴ الكتاب، ص: 259/4.

ومن صور النوع الثاني ما حدث في لهجة تميم الذين أجروا المماثلة بين فتحة الفاء وكسرة العين من صيغتي: (فَعِيل) و (فَعِل)، فانقلبت الفتحة كسرة استجابة لكسرة العين بعدها وذلك حين تكون العين من أصوات الحلق، كقولهم: لَيْم وشَهِيد وسَعِيد ونَحِيف ورَغِيف وبَخِيل وبَيْس، وشَهِد ولَعِب وضَحِك ونَغِل ووَحِم¹، وفي هذا يقول ابن جني: "ومن ذلك تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق، نحو شَعِير، وبَعِير، ورَغِيف. وسمعت الشجريّ غير مرة يقول: زَيْير الأسد، يريد الزَّيير"⁽²⁾.

ومن صور المماثلة المدبرة والمطرودة في اللغة الفصحى، وقانونها الصوتي هو: أن كلَّ **فَعْلُول** و**فَعْلِيل** صار **فَعْلُولاً** و **فَعْلِيلاً**، مثل: جُمُهور وتَلْمِيز الأصل فيهما: جَمُهور وتَلْمِيز⁽³⁾، حيث تؤثر الضمة أو الكسرة في الفتحة قبلها فتستجيب لهما وتماثلهما بانقلابها ضمة مع الضمة وكسرة مع الكسرة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ بعض العرب قد استعانت بحذف أحد الصوائت لدفع التنافر الحاصل بينها، وذلك عند الانتقال من الصائت الأخفّ إلى الأثقل، ومن ذلك قولهم: فخذ، وكبد، وعلم، ورجل، عضد، وكزم، يريدون بها على التوالي: فخذ، وكبد، وعلم، ورجل، كزم. ويفسّر سيبويه عملهم هذا بقوله: « وإِذَا حملهم على هذا أَثَمَّ كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخفّ إلى الأثقل»⁽⁴⁾، ويظهر أنّ هذا التخفيف والاقتصاد في الجهد العضليّ بطرح هذا الصائت المستثقل أدّى إلى الاقتصاد في عدد المقاطع أيضاً.

¹ نفسه، ص: 225/4.

² الخصائص، ص: 143/2.

³ ينظر: نفسه، ص: 63.

⁴ الكتاب، ص: 231/4.

ونلاحظ أيضاً أنّ استعمالهم هذا الحذف التخفيفي للصائت قد تعدّى الكلمة إلى ما يشبهها، فقد ذكر ابن جني حروفاً تنزل مع ما بعدها كالجاء منه وهي فاء العطف، وواو، ولام الابتداء. وهمزة الاستفهام، وأنّ دخول أيّ من هذه الحروف على الضميرين: (هو وهي) يجيز إسكان هاء الضمير فيقال: أهو؟، أهـي؟، فهو، فهـي، وهو، وهـي، لهو، لهـي، لأنّ التركيب يصير حينئذ موازناً لعَضُد أو كَتِف اللتين أجزا إسكان وسطهما هما وما كان على صيغتهما من الأسماء والأفعال⁽¹⁾.

كما نلاحظ هذا الحذف في تتابع حروف العطف (الواو، الفاء، ثم) مع الفعل المضارع المتصل بلام الأمر، في نحو قولهم: وَلَتَفْعَل، فَتَفْعَل، ثُمَّ لَتَفْعَل، للتخلص من ثقل الخروج من الفتح إلى الكسر.

وللصّوائت دورٌ هام في بعث الانسجام باستبعاد الثقل الذي يتسبّب فيه توالي الصّوائت وأشباه الصّوائت المتخالفة، وهذا ما نجده فيما يسمّى بالإعلال الذي يعمل على التجانس بين أنصاف الصّوائت والصّوائت التي قبلها، كقولهم: «إذا تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً»⁽²⁾، نحو: قال وباع، وغزا ورمى.

وكذلك تقلب الألف أو الواو ياءً لمناسبة الكسرة قبلها والتخلص من الثقل، نحو: مصاييح وميزان وميعاد³. والياء تقلب واواً لتناسب الضمة قبلها أيضاً نحو: موقن وموسر⁽⁴⁾.

¹ ينظر: الخصائص، ص: 329/2-330.

² شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاسترأبادي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م، ص: 742/2.

³ ينظر: الكتاب، ص: 479/4 و ظواهر التشكيل، ص: 233.

⁴ الأصول، ابن السراج، ص: 266/3.

المحاضرة الحادية عشرة

القوانين الصوتية (2)

المخالفة الصوتية

المخالفة الصوتية قانون صوتي أو إجراء توازني يسير في عكس اتجاه قانون المماثلة ويعمل على التخلص من ثقل المثليين أو الأمثال، وإعادة التوازن للوحدة اللغوية أثناء مسيرتها في التيار الكلامي⁽¹⁾. فهي "تأثر صوت بصوت آخر تأثراً يفضي إلى التقليل من تشابههما أو انتفاء تشابههما"⁽²⁾.

وهذا عكس ما تقوم به المماثلة، إلا أنّ الأمر الجامع بينهما هو الرغبة في تسهيل النطق، على ما فيه من تفاوت بين الجماعات اللغوية واللهجية، وذلك لأنّ المخالفة في اللغات جميعاً، كثيراً ما تقع في الأصوات المتّصّفة بصعوبة النطق⁽³⁾، وكذلك فإنّ الصوت الذي يحلّ مكان أحد المتماثلين يكون إمّا صوتاً من الصوائت الطوال، أو واحداً من أشباهها، وإمّا صوتاً من المجموعة المائعة، وهي جميعاً لا يتطلّب إحداثها مجهوداً عضلياً أكبر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ينظر: طلب الحفّة في الاستعمال العربي، ص: 118 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 243.

⁽²⁾ فقه العربية المقارن، ص: 100.

⁽³⁾ ينظر: نفسه، ص: 100.

⁽⁴⁾ ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248.

وَعُرِفَت **المخالفة⁽¹⁾** في دراسات الصّوتيين المحدثين بمصطلحات عدّة، منها: مصطلح **التّخالف⁽²⁾** وهو ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العدد السّادس عشر من مجلّته. ومنها أيضاً: **التّبّين⁽³⁾**، و**المُعَايرة والتّمايز**، و**المفارقة⁽⁴⁾**.

أ/ المخالفة بين الصوامت:

هذه بعض الألفاظ التي وُجد فيها صوتان متماثلان أو أكثر وعمل العربي على التخلص منها بالمخالفة، وهي مقسّمة بحسب عدد المتماثلات، وموقعها فيما يلي⁽⁵⁾:

المجموعة الأولى: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان متماسّان لا يفصل بينهما فاصل، ثم تخفّف بالمخالفة الصوتية بين المتماثلين. ومن أمثلتها:

دّتار < دينار، قرّاط < قيراط ، دوّان < ديوان، دبّاج < ديباج، أمّا < أيما.

دمّاس < ديماس، أمّلت < أمليت، العسّ < العوس، الجبّ < الجوب. ضرة < ضارة، إجانّة < إنجانّة، إجاّص < إنجاّص. فطّح < فرطح، حدّق < حدلق، جلّط < جلمط.

المجموعة الثانية: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، متصلة، ثم تخفّفت بإبدال الثالث منها بصوت جديد، ومن أمثلتها:

¹ ينظر: الأصوات اللغوية، ص: 169 و التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 57 و دراسة الصوت اللغوي، ص: 384.

² ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القديمة، (مقال).

³ ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 72.

⁴ ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 244.

⁵ ينظر: نفسه، ص: 58-59 و الأصوات اللغوية، ص: 170-171 و ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 248 وما بعدها و ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القديمة، (مقال)، ص: 368-369.

دسّسها، دسّاها. تسرّر، تسرّى. تظنّنت، تظنّيت. تقضّض، تقضّى. تمطّط، تمطّى.

المجموعة الثالثة: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها صوتان متماثلان يحجز بينهما حاجز، وعموماً معاملة المتجاورين، فأبدل أحدهما لتحقيق المخالفة الصوتية بين المتماثلين على تباعدهما. ومن أمثلتها:

حداد، حداء. سادس، سادي. هذه، هذي. صهصهت، صهصيت. دهدهت، دهديت.

المجموعة الرابعة: ما اجتمع في كلّ من ألفاظها ثلاثة أصوات متماثلة، وسلّط الإبدال عند إجراء المخالفة بينها على أواسطها. ومن أمثلتها: المشفّف < المشفش. تبشّش < تبشيش. حثّث < حثحث. رقق < رقرق. كبّب < كبكب. صرّر < صرصر. زلّل < زلزل.

إنّ أصل ألفاظ هذه المجموعة قد اجتمع فيه ثلاثة أصوات متماثلة، وكانت المخالفة مسلّطة على أواسطها بإبداله بصوت مماثل لفاء الكلمة وكأنهم قصدوا إلى معادلة الأصوات التي تتألف منها اللفظة⁽¹⁾، وفي هذا قال ابن السكيت: «وقولهم: ربح صرصر... أصلها صرّر فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء الفعل.

وكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿فككبوا فيها﴾، أصلها: فكبّوا. ويقال: تجفّجف الثوب، وأصلها: تجفّف.... ويقال: لقيته فتبشيش بي، أصلها: فتبشّش بي⁽²⁾، ويبدو أنّ الجنوح للمخالفة قد سبّبه اجتماع ثلاثة أصوات متماثلة، للتخلص من ثقل النطق، وإعادة بعث إيقاع

¹ ينظر: ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدامى، (مقال)، ص: 373.

² إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف (القاهرة)، مصر، (د.ر. ت، ط)، ص: 319-320.

جديد تقبله أذن السامع العربي، وفي ذلك يقول الفراء بعدما رصد مجموعة من ألفاظ هذه الظاهرة: «وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»⁽¹⁾.

وتحتل الياء النسبة الأكبر ضمن الأصوات البديلة التي لجأ إليها النطق العربي للتخلص من ثقل اجتماع المثليين أو الأمثال، ويبدو أنها تنحو في ذلك عند بعض العرب منحنى الاطراد⁽²⁾، ثم تليها بقية الصوائت الطويلة، والأصوات المائعة.

ومن توالي الأمثال الذي بلغ مبلغاً بعيداً في الاستئصال تجاور الهمزتين، إذ يؤدي ظهوره في الصوغ العربي إلى التصرف فيه بألوان من التخفيف، وفي ثقل هذا التجاور يقول سيبويه: «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً»⁽³⁾؛ فإن تواترت في كلمة واحدة، "فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم في آدم، آدم وفي أئمة أئمة، وفي أيديم أيديم"⁽⁴⁾، أما المتجاورتان في كلمتين فقد تخفف الأولى وتحقق الآخرة نحو قولهم: "فقد جا أشراطها". ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة⁽⁵⁾.

وأهل الحجاز يخففون الهمزتين، نحو (أقريبك السلام) في: (أقربك أباك السلام)، ويخففون (اقرأ آية) بإبدال الأولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتسهيل الثانية بين بين. ومن العرب من يخالف بين الهمزتين بإدخال ألف، ليخفف من أعباء النطق بهما متجاورتين⁽⁶⁾.

¹ معاني القرآن، ص: 114/3.

² ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 251.

³ الكتاب، ص: 548/3.

⁴ الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية، ص: 270.

⁵ ينظر: نفسه، ص: 274.

⁶ ينظر: نفسه، ص: 274.

وقد تلجأ العربية للمخالفة بأصوات أخرى (غير الصائتة والمائعة) لتحقيق الغرض نفسه، مثل اختيارها السين بدلاً للتاء في نحو قول بعضهم: «استخذ فلان أرضاً، يريد اتخذ أرضاً»⁽¹⁾، ويعلّل سيبويه سبب هذا الإجراء بأنهم "أبدلوا السين مكانها... كراهية التضعيف."⁽²⁾، ويعود سبب اختيار السين لقربها للتاء في المخرج، ومشاركتها لها في الهمس، إضافة لاستحسان العرب لها في أبنتهم واستلذاذهم لجرسها⁽³⁾.

ومن ذلك أيضاً ستّ، إذ قالوا أنّ أصلها سدس. وما دعاهم إلى ذلك أنها "مماكثر استعماله في كلامهم، وأنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي السينات... فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدت، ثمّ أدغم الدال في التاء"⁽⁴⁾، وهناك صور أخرى يستعان فيها بصوت التاء لإجراء المخالفة، منها تلك الكلمات التي تبدأ بواو مضمومة نحو تراث، وتخمة، وتجاه، والتكلان⁽⁵⁾. "والبناء التقديري لهذه الألفاظ كما يقرّره نظام الصياغة الأصلي هو وُراث، ووُخمة، ووُجاه، والوُكلان فقد استثقلت العرب القرآن بين المتجانسين الواو والضمة لأنهما في حكم المتماثلين"⁽⁶⁾.

واستثقال العرب لهذا التماثل (الواو المضمومة) وخاصّة إذا كان في أول الكلمة، قد جعلهم يستعملون محلها الهمزة، ومن ذلك: أ جوه في وُجوه، وأ وري في ووري، وأ عد في

¹ الكتاب، ص: 613/4.

² نفسه، ص: 613/4.

³ ينظر: العين، ص: 54/1.

⁴ الكتاب، ص: 612/4.

⁵ ينظر: نفسه، ص: 475/4.

⁶ ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 256.

وَعُدَّ، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُنْقِذَتْ﴾⁽¹⁾، وما يدلّ على أنّ هذا التماثل أكثر

استقلالاً هو كثرة التصرّف فيها في الاستعمال كما رأينا، وأنّ قلبها إلى غيرها أكثر من قلب غيرها إليها⁽²⁾.

وتتجاوز العربية تطبيق ظاهرة المخالفة على ثقل التماثل، لتوسع من دائرة استعمالها لتشمل المخالفة بين المطبقين المتواليين. وقد نقل سيبويه قول بعض العرب: «**الطجع في اضطجع**، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف»⁽³⁾.

¹ الآية 11 من المرسلات.

² ينظر: ظواهر التشكيل الصوتي، ص: 258.

³ الكتاب، ص: 613/4.

ب/ المخالفة بين الصوائت:

إنَّ المخالفة بصفة عامّة أقلّ بكثير من المماثلة من حيث استعمال العربية لهما، والمخالفة بين الصّوائت كذلك أقلّ من المخالفة بين الصّوامت، وذلك لأنّ تخالف الصّوائت له أهمية كبيرة في التفريق بين الصّيغ⁽¹⁾، ولهذا يكون موجوداً ابتداءً. ومن أمثلة المخالفة بين الصّوائت التي تخلصت بها العربية من النطق بمجموعة من الحركات المتّحدة الطّابع⁽²⁾:

إبدال الفتحة كسرة في الكلمات التي يتتابع فيها صائتان للفتح، والأول منهما من النّوع الطّويل، وذلك تيسيراً للنطق واقتصاداً في الجهد المبذول، ومن أمثلة هذا النّوع: كسر نون المثني على عكس جمع المذكر السالم الذي فتحت نونه، وكذلك كسر التاء في جمع المؤنث السالم بدل الفتحة⁽³⁾.

وما يرجّح هذا التّعير هو وجود ألفاظ بقيت محافظةً على نونها مفتوحة، كالتى وردت في قول رؤبة⁽⁴⁾:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَثْفَ وَالْعَيْنَانَا * وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظُبْيَانَا

ومن تلك الألفاظ أيضاً قول العرب: «شَتَّانَ أَخَوَكَ وَأَبوكَ»، أي هما متفرقان، فشتان هو تشنية شتّ⁽⁵⁾. كذلك ورد عن العرب بعض الألفاظ التي جاء فيها جمع المؤنث السالم مفتوح النّون، كقولهم: «استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ»، و«أخذت إراتهم»، و«سمعت لغاتهم».

⁽¹⁾ ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص: 73.

⁽²⁾ ينظر: دراسة الصوت اللغوي، 385.

⁽³⁾ ينظر: نفسه، ص: 385 وظواهر التشكيل الصوتي، ص: 261-262.

⁽⁴⁾ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م، ص: 160/1.

⁽⁵⁾ ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 42.

إنَّ ما يحدث لنون التَّوكيد الثَّقيلة عند التَّننية يُؤيِّد أنَّ كسر نون المثني كان استجابةً لتأثير قانون المخالفة، فهي مفتوحة مع الفعل المضارع في حال الإفراد، في مثل قولهم: لا تَفْعَلَنَّ ذاك واضْرِبَنَّ زيداً⁽¹⁾.

وأبقت العرب النون مفتوحة عند إسناد الفعل إلى جمع الذكور، كما في قولهم: اضْرِبَنَّ زيداً وأَكْرِمَنَّ عمراً، ولتُكْرِمَنَّ بشراً⁽²⁾، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: فليبتكن آذان الأنعام، ولأمرهم فليغيرن خلق الله.

ولكن لما تابعت فتحة النون مع ألف المدِّ (صائت الفتحة الطويل) في المثني، استنجدت العربية بقانون المخالفة وأبدلت الفتحة كسرةً، كما في قولهم: افْعَلَنَّ ذلك، وهل تَفْعَلَنَّ ذلك⁽³⁾، كما تكسر هذه النون كذلك استجابةً لنفس القانون عند إلحاقها بالفعل المسند إلى جمع الإناث، ويقول فيها سيبويه: "وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضْرِبَنَّ، و هل تَضْرِبَنَّ، و لَتَضْرِبَنَّ"⁽⁴⁾.

ووجود الألف هنا هو نوع من المخالفة للحدِّ من توالي الأمثال، حيث توالى ثلاث نونات ولم تحذف نون النسوة أمناً للبس، ويوضِّح ذلك سيبويه فيقول: « فَإِذَا أَلْحَقْتَ هَذِهِ الْأَلْفَ كَرَاهِيَةَ النَّوْنِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْصَلُوا لِاتِّقَائِهَا، كَمَا حَذَفُوا نونَ الْجَمْعِ لِلنَّوْنِ وَلَمْ يَحْذَفُوا نونَ النِّسَاءِ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَلْتَبَسَ فَعْلُهُنَّ وَفَعْلُ الْوَاحِدِ »⁽⁵⁾.

¹ ينظر: الكتاب، ص: 568/3.

² ينظر: الكتاب، ص: 5/4.

³ ينظر: نفسه، ص: 8/4.

⁴ الكتاب، ص: 10/4.

⁵ نفسه، ص: 10/4.

غير أنّ هذه المخالفة التي فصلت بين الأمثال بالألف قصد التخفيف من مؤنة النطق بها متتابعة قد أوقعتهم في ثقل آخر وهو تتابع صائتي الفتح، فتخلصوا منه بالمخالفة بالإبدال وذلك بقلب الفتحة كسرة، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: « وكسرت الثقيلة ههنا لأنّها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين. وهي فيما سوى ذلك مفتوحة»⁽¹⁾.

* من أمثلة المخالفة كذلك: "إبدال الضمّتين المتتاليتين إلى ضمّة + فتحة، كما يقال في سُرُر: سُرُر، وفي دُلُل: دُلُل لا استثقال اجتماع ضمّتين مع التّضعيف"⁽²⁾.

وقد تستعمل المخالفة بالحذف فيما توالى فيه ضمّتان في صيغة فُعْل كعُنُق وطُئِب و نحوهما، يقول سيبويه: «وإذا تتابعت الضمّتان فإنّ هؤلاء يخفّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإتّما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان، لأنّ الضمّة من الواو. وذلك قولك: الرُّسُل، والطُّئِب، والعُنُق تريد الرُّسُل، والطُّئِب، والعُنُق»⁽³⁾. وقد قرئ بذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿عُرْبًا أترابا﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿خُشْب مسندة﴾⁽⁵⁾.

ونفس الشّيء فُعْل بتوالي الكسرتين، ورغم ندرته فقد خولف بينهما بتسكين الثانية منهما عند بعض العرب لدفع الثقل الناتج عن تتابعهما، ومن أمثلته: إِبْل، وإِطْل، وبِلْص في:

¹ نفسه، ص: 10/4.

² دراسة الصوت اللغوي، ص: 385.

³ الكتاب، ص: 230/4.

⁴ الآية 37 من الواقعة.

⁵ الآية 4 من المنافقون.

إِل، وإِطْل، وإِبْلَص، يقول سيبويه: «وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإِثْمَا الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان»⁽¹⁾.

إنَّ المخالفة في جوهرها تنويغٌ للعناصر الصوتية للكلمة، ولها أثرٌ كبير في تنمية المعجم العربي بأبنية جديدة، شأنها في ذلك شأن المماثلة. فبعضها يختصّ فيه كلّ بناء بمعنى مع بقاء العلاقة الدلالية بين الأصل والفرع، ولعلّ من ذلك: عرقل من عقل، و جندل من جدل، وفرقع من فقّع⁽²⁾. وبعضها الآخر يمكن عدّه من قبيل المترادف، إذ ترد فيه الكلمتان في العربية الفصحى بنفس المعنى، وأصواتهما متفقة فيما عدا الصوت الأول منهما؛ مثل⁽³⁾: أمغرت الشاة وأنغرت إذا احمرّ لبنها، ومثل: مَار ونَار بمعنى: فسد، ومذع وندع بمعنى: سال.

¹ الكتاب، ص: 231/4.

² ينظر: فقه العربية المقارن، ص: 103.

³ التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ص: 67.

مصادر البحث ومراجعته:

- اتجاهات التجديد في الصرف العربي الحديث، مجلي محمد أحمد كريري، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام الدراسات الشرقية بالجامعات المصرية، العدد: 53، يوليو 2014م، المجلد الثاني.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، فوزي الشايب ، ط01، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004م.
- أشباه الصوائت في اللغة العربية نظامها ووظائفها، محمد أمنزوي ، مقال بمجلة اللسان العربي، المغرب.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى ، المطبعة العالمية، القاهرة، 1977م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة ، مؤسسة ناشرون للطباعة، (دمشق)، سوريا، (د.ط)، 2000م.
- التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، ط 04، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1992م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط 3، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د ط، 1952م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق: محمد محمد تامر، ط01، دار الحديث، القاهرة مصر، 2009م.
- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوي ، ط2، مؤسسة الرسالة، (بيروت)، لبنان، 1998م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط3، دار الشرق العربي، بيروت لبنان، دت.
- المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، راجعه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1997م.
- الممتع في التصريف، علي بن مومن الإشبيلي ابن عصفور، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ط01، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1987م.
- المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط01، دار إحياء التراث القديم، 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م.

- تحديد النحو، شوقي ضيف، ط06، دار المعارف، القاهرة، دت.
- تصنيف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط 02، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، 1988م.
- دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، يحيى عبابنة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، 1982م.
- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط 6، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطليبي، منشورات وزارة الثقافة العراقية، (بغداد)، العراق، (د.ط)، 1984م.

- لسان العرب، جمال الدين بن مكرم ابن منظور، ط4، دار صادر، (بيروت)، لبنان، 2005م.
- معجم علم الأصوات، محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط 2، دار الفكر، 1979م.
- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، فوزي الشايب ، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، 1986م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- * الإعجاز الصّرفيّ في القرآن الكريم، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2002م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2004م.
- أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي- أبو عمرو بن العلاء- د عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط1، 1987م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتعليق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، سلسلة ذخائر العرب، دار المعارف (القاهرة)، مصر، (د.ر. ت، ط).

- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة)، مصر، ط3، 1999م.
- الأصوات اللغوية، عبدالقادر عبد الجليل.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضبّاع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة مصر، ط1، 1999م.
- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تعليق صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- الإعراب سمة العربية الفصحى، محمد إبراهيم البناء، القاهرة، دار الإصلاح 1401 هـ - 1981م.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، ص: 249/2 - 250.
- البرهان في تجويد القرآن، محمد الصادق قمحاوي، عالم الكتب، بيروت 1414 هـ - 1994م.
- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر 1400 هـ - 1980 م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د الطيب البكوش، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1987م.
- التطور اللغوي وقانون السهولة واليسير، رمضان عبد التواب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة - الجزء 36، نوفمبر 1975م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، القاهرة مصر، 1964م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1344هـ.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1376هـ - 1956م.
- الدراسات المقطعية في التراث، د المهدي بوروبة، مقال بمجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد: 01، ماي 2005م.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة مصر، د.ط، 1998م.
- دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية، د يحيى عبابنة، دار الشروق، (عمان)، الأردن، ط1، 2000م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح.

- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1997م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د أحمد حسن فرحات، دار عمار، (عمان)، الأردن، ط3، 1996م.
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1982م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق أحمد السيد سيّد أحمد، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
- شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ت عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة)، مصر، ط1، 2004م.
- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1997م.
- ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، مخطوط رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في اللغة، الطالب مهدي بوروبة، السنة الجامعية 2002/2001م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، د.ت.

- علم التعمية واستخراج المعنى عند العرب (التشفير وكسر الشفرة)، محمد مرياتي، يحيى مير علم، محمد حسان الطيان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سورية.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي - د إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ط، د.ت.
- فقه اللغة وخصائص العربية.
- كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د، ت. د، ط.
- كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر الفارابي، تحقيق: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير: محمود أحمد الحفني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق سوريا، د.ط، 1974م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة)، مصر، (د.ط)، 1979م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف - عبد الحليم النجار - عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، (القاهرة)، مصر، 1994م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط3، 1997م.

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، الإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.
- مستقبل الثقافة العربية، محمود الطناحي، كتاب الهلال، القاهرة، العدد 581.
- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مقال بمجلة التراث العربي - اتحاد الكتاب العرب - (دمشق)، سوريا، العددان 99 و 100 - 2005م.
- المعجم العربي دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، مخطوط رسالة ماجستير، يحيى مير علم، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 1983م.
- معجم علم الأصوات، د محمد علي الخولي، مطابع الفرزدق التجارية، ط1، 1982م.
- مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، محمد يحيى سالم الجبوري، دار الكتب العلمية، (بيروت)، لبنان، ط1، 2006م.
- من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، محمد رشاد الحمزاوي، تونس، دار الغرب الإسلامي 1986م.
- من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، د فوزي الشايب، مقال بمجلة مجمع اللغة العربية، العدد 30، الأردن، 1986م.
- من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك، القاهرة، مطبعة المدينة 1403هـ - 1983م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة 1974م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1980م.

-
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط1، 2002م.
 - نظرية العروض وموسيقى الشعر في الفكر الفلسفي النقدي عند العرب قديما وحديثا، مخطوط أطروحة دكتوراه دولة، إعداد: د. محمد خليفة، وإشراف: أ. د. عبد القادر دامخي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2004. 2005م.
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت)، لبنان، ط1، 1998م.